ورقة بحثية - التجارب الانتخابية في المناطق المحررة في سوريا

2020 - 2011

المقدمة

شهدت سوريا أول انتخابات فعلية عام ١٩٢٨م وهي انتخابات الجمعية التأسيسية التي أفرزت وضع دستور عام ١٩٣٠، ثم توالت بعد ذلك انتخابات وحكومات مختلفة حتى انقلاب حزب البعث على الحكم عام ١٩٦٣، لتغيب منذ ذاك الحين الحالة الديمقراطية عن سوريا، وتعزز غياب الحالة الديمقراطية أكثر بعد سيطرة حافظ الأسد على الحكم في انقلاب الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠، ومن ثم تولي ابنه بشار الأسد الحكم خلفاً لأبيه عام ٢٠٠٠ حتى اليوم[١].

انطلقت الثورة السورية في مارس \ آذار عام ٢٠١١ سلمية تطالب بالحرية والكرامة وحق الناس في اختيار من يحكمهم، ليواجهها نظام الأسد بأجهزته الأمنية ثم بقطعات من الجيش التي لم تتوانى عن ارتكاب المجازر في المدن والبلدات الثائرة، دافعة الثوار إلى التسلح برفقة المنشقين عن جيش النظام الذين رفضوا تنفيذ الأوامر بقتل المدنيين، وتحول شكل الثورة السلمي إلى ثورة تحررية مسلحة، وظهر في سوريا اعتباراً من العام ٢٠١٢ مصطلح المناطق المحررة التي كان يسيطر عليها الجيش الحر، ومع انتصاف العام ٢٠١٣ أصبح أكثر من ثلثي البلاد خارج سيطرة نظام الأسد[٢].

---

[١] إن أول انتخابات فعلية حصلت في سورية هي انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨، وباستثناء استفتاءات حسني الزعيم، وأديب الشيشكلي، والوحدة مع مصر، فإن جميع الانتخابات كانت نزيهة.
ولم تعرف سورية انتخابات ديمقراطية منذ تولي حزب "البعث" السلطة عام ١٩٦٣، وقبل ذلك تم تنظيم انتخابات ديمقراطية في عام ١٩٤٣، ونوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٩، وسبتمبر/أيلول ١٩٥٤، ومايو/أيار ١٩٥٧ وديسمبر/كانون الأول ١٩٦١.
وتوالى على رئاسة سورية ٢٩ رئيساً خلال ٨٢ عاماً، منها ٤٣ عاماً لعائلة الأسد، وهم محمد علي العابد من ١٩٣٢ الى ١٩٣٦، هاشم الأتاسي (المرة الأولى) من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩، ناصوحي سالم البخاري (لأشهر معدودة في ١٩٣٩)، بهاء الدين الخطيب من ١٩٣٩ الى ١٩٤١، (رئيس مجلس المفوضين الاحتلال الفرنسي)، خالد العظم (لأشهر معدودة في ١٩٤١)، الشيخ تاج الدين الحسيني من ١٩٤١ الى ١٩٤٣، جميل الألوسي (لأشهر معدودة في ١٩٤٣)، عطا الأيوبي (لأشهر معدودة في ١٩٤٣)، شكري القوتلي (المرة الأولى) من ١٩٤٣ الى ١٩٤٩، حسني الزعيم بانقلاب عسكري في ١٩٤٩، محمد سامي حلمي الحناوي بانقلاب عسكري في ١٩٤٩، هاشم الأتاسي من ١٩٤٩ الى ١٩٥١، أديب الشيشكلي (المرة الأولى)، يوم واحد في ١٩٥١، فوزي السلو من ١٩٥١ الى ١٩٥٣، أديب الشيشكلي (المرة الثانية) من ١٩٥٣ الى ١٩٥٤، مأمون الكزبري (المرة الأولى)، ثلاثة أيام انتقالية في ١٩٥٤، هاشم الأتاسي من ١٩٥٤ الى ١٩٥٦، شكري القوتلي من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨، جزء من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر، من ١٩٥٨ الى ١٩٦١، مأمون الكزبري (المرة الثانية، ولأشهر معدودة في ١٩٦١)، عزت أنوس (لأشهر معدودة في ١٩٦١)، ناظم القدسي من ١٩٦١ الى ١٩٦٣ انتهت بانقلاب وتسلم حزب البعث السلطة، لؤي الأتاسي (لأشهر معدودة في ١٩٦٣)، محمد أمين الحافظ من ١٩٦٣ الى ١٩٦٦، نور الدين الأتاسي من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ انتهى بانقلاب (الحركة التصحيحية)، أحمد الحسن الخطيب من ١٩٧٠ الى ١٩٧١، حافظ الأسد من ١٩٧١ الى ٢٠٠٠، عبد الحليم خدام (رئيساً لأسبوع بالوكالة)، بشار حافظ الأسد من ٢٠٠٠ الى اليوم.

"الديمقراطية في سوريا قبل حكم عائلة الأسد"، العربي الجديد، ٢٠١٤\٦\٣، شوهد في ٢٠٢٠\١٢\٢٩
https://cutt.us/PqRM7

[٢] "رمضان الثورة الثالث.. نظام آل الأسد يعلن هزيمته"، (سلسلة رمضان الثورة)، نون بوست، ٢٠٢٠\٥\٢، شوهد في ٢٠٢٠\١٢\٢٩ https://cutt.us/sYVUG

لم تكن الفصائل الثورية المسلحة مقتصرة على الجيش السوري الحر ذي الطابع الإسلامي العام[٣]، بل ظهرت عدد من التنظيمات والحركات والفصائل المسلحة ذات الطابع السلفي والسلفي الجهادي، والتي تتبنى تصوراً عن آلية حكم المناطق المحررة ضمن منظومة محاكم شرعية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية وفق تصور المنهج السلفي لها، مشكلة هيئات شرعية كان لها فيها النفوذ الأكبر على حساب فصائل الجيش الحر التي كان أغلبها بعيداً عن الإسهام في تشكيل كيانات الحكم المحلي في المناطق المحررة.

كما ظهر في المناطق المحررة منظومة من المجالس المحلية التي أسسها كوادر وناشطون في قراهم ومدنهم وبلداتهم للإشراف على الملف الخدمي فيها، والتي كانت مدعومة خارجياً عن طريق منظمات المجتمع المدني الدولية، التي أحجمت عن التعامل مع كيانات الحكم المحلي (الهيئات الشرعية) عسكرية المنشأ، مساهمة إلى حد بعيد في ترسيخ وجود المجالس المحلية -مدنية المنشأ- ضمن المناطق المحررة، نظراً للحاجة الماسة إلى التمويل الذي كانت تستخدمه المجالس المحلية في مشاريع خدمية تزايدت الحاجة إليها بعد التحرير.

تشكلت المجالس المحلية في المناطق المحررة بداية عبر توافقات بين الفعاليات الثورية والناشطين ووجهاء المجتمع المحلي، ولم تحدث انتخابات مفتوحة لاختيار أعضاء المجلس المحلي في أي من المناطق المحررة عند التشكيل، نظراً لظروف معارك التحرير التي كانت تمنع قيام انتخابات شبيهة، رغم حدوث انتخابات محدودة ضمن هيئات عامة تم تشكيلها بطريقة توافقية لاختيار أعضاء المجلس المحلي في بعض المناطق المحررة[٤].

لكن ومع تطاول الزمن على المناطق المحررة واستمرار حدوث مشاكل أثناء عمليات اختيار ممثلين جدد في كل دورة حكم لمجلس محلي، اختارت بعض المناطق المحررة تنظيم انتخابات عامة ومفتوحة لاختيار مجالسها المحلية، في سبع تجارب انتخابية تعتبر أول حالة ديمقراطية في البلاد منذ انقلاب حزب البعث على الحكم في سوريا.

وهذه التجارب هي:

١- انتخابات المجلس المحلي في مدينة سراقب \ إدلب
٢- انتخابات المجلس المحلي في بلدة عنجارة \ حلب
٣- انتخابات أعضاء مجلس محلي ضمن تجمع قرى تلعار \ حلب
٤- انتخابات المجلس المحلي في مدينة حرستا \ ريف دمشق
٥- انتخابات المجلس المحلي في بلدة جسرين \ ريف دمشق
٦- انتخابات المجلس المحلي في مدينة سقبا \ ريف دمشق
٧- انتخابات المجلس المحلي في مدينة عربين \ ريف دمشق
٨- انتخابات المجلس المحلي في مدينة دوما \ ريف دمشق

---

[٣] معظم تشكيلات الجيش السوري الحر في سوريا حملت طابعاً أو هوية إسلامية تظهر بوضوح في مسمياتها ومفردات خطابها وحتى في هيكلها الإداري الذي كان يضم "مكتباً شرعياً"، أو منصب الشرعي.
[٤] على سبيل المثال في مدينة حلب قام المجلس الانتقالي الثوري بالعمل على تشكيل هيئة عامة ضمت ٣٦٠ عضواً في الربع الأول من العام ٢٠١٣، وقامت الهيئة العامة بانتخاب أول مجلس محلي لمدينة حلب في مارس \ آذار عام ٢٠١٣.
عبد الله عثمان، (عضو مؤسس في المجلس الانتقالي الثوري في حلب)، مقابلة قديمة مع الباحث عبر اتصال هاتفي، ٢٠٢٠\٧\١٦

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من موضوعه العام الذي يركز على ملف الحوكمة المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في سوريا، مستعرضاً التجارب الديمقراطية التي حدثت في عدد من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

ويركز البحث خلال دراسته على توثيق هذه التجارب الانتخابية، مستعرضاً السياقات التاريخية التي دفعت باتجاهها، والوضع العام للمناطق التي شهدتها، والآليات التي تمت فيها بالتفصيل، مع توثيق أسماء المرشحين والفائزين.

كما يحاول البحث اجراء مقارنة تحليلية لهذه التجارب المختلفة، محاولاً استخلاص أوجه الشبه والاختلاف، ومدى نجاح كل منها.

منهجية البحث

يعتمد البحث منهجية وصفية تحليلية

عينة البحث

يدرس البحث سبع تجارب انتخابية مفتوحة تمت لاختيار مجالس محلية أو أعضاء ضمن مجالس محلية في سبع مناطق مختلفة، جميعها خارجة عن سيطرة نظام الأسد وتحت سيطرة الفصائل الثورية، اعتباراً من مطلع العام ٢٠١٦ وحتى أواخر العام ٢٠٢٠.

المصادر

يعتمد البحث بشكل أساسي على جلسات حوارية تمت ضمن مبادرة المشاركة السياسية[٥]، إضافة إلى مقابلات مباشرة اجراها الباحث مع عدد من الشخصيات الأساسية ضمن التجارب الانتخابية، فضلاً عن مراجعة عدد من الوثائق المرتبطة بهذه التجارب، والصادرة عن اللجان المشرفة على هذه التجارب الانتخابية، إضافة إلى ذلك سيرصد البحث المواد الصحفية والبحثية التي تناولت موضوع البحث سابقاً.

الأدوات

- تسجيل شهادات الشخصيات التي يقابلها الباحث، سواء التقاها بشكل مباشر، أو عبر اتصال هاتفي، أو عن طريق محادثات عبر برامج التواصل الاجتماعي

[٥] تم التعريف بالمبادرة نهاية البحث

- توثيق كل تجربة من التجارب بالاعتماد على المعلومات الواردة من المصادر المختلفة (وثائق – معرفات رسمية – مقالات منشورة...إلخ)
- تحليل مقارن لآليات التجارب الانتخابية ونتائجها

الفصل الأول: تجربة سراقب[٦]

تقع مدينة سراقب في محافظة إدلب إلى الجنوب الشرقي من مدينة إدلب، ممتدة على مساحة ١٧ ألف هكتار، حيث تبعد ٥٠ كم عن مدينة حلب شرقاً و١٣٥كم عن مدينة حمص جنوباً، وتعد نقطة مهمة على طريقي دمشق \ حلب و حلب \ اللاذقية، حيث جاوز عدد سكانها ٣٢ ألف نسمة[٧].

انخرطت مدينة سراقب في الحراك الثوري السلمي من بداية الثورة السورية، ويذكر ناشطون أن رابع نقطة تظاهر في سورية سجلت في مدينة سراقب.

تم تحرير المدينة من عصابات الأسد بداية نوفمبر \ تشرين الثاني عام ٢٠١٢، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخها، حيث بقيت المدينة محررة حتى تمكنت قوات نظام الأسد برفقة القوات الروسية من دخولها شهر فبراير \ شباط عام ٢٠٢٠.

عرفت المدينة منذ بدايات تحريرها العديد من المحاولات الانتخابية بداية من انتخاب تنسيقية المدينة التي وقع على عاتقها إدارة شؤون المدينة، حتى قامت مؤسسات النظام بالانسحاب منها دافعة إلى تشكيل مجلس محلي يدير شؤونها الخدمية وفق مبدأ التكنوقراط[٨]، والذي تم بالتوافق بين تنسيقة المدينة والهيئة العامة للمدينة[٩]، كما عرفت المدنية نشاطاً سياسياً من خلال تواجد مكاتب لبعض النقابات والتجمعات السياسية مثل التجمع الثوري السوري وتجمع نداء سورية ونقابة المحامين ونقابة الأطباء ونقابة الصيادلة.

---

[٦] تم اعتماد المصادر التالية في هذا الفصل:

- جلسة حوارية عبر برنامج زوم أجرتها مجموعة عمل المبادرة السياسية بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٣
- لقاء أجراه الباحث عبر برنامج واتس أب بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٢ مع أ. حمزة قاسم الأبرش أمين سر اللجنة الانتخابية
- لقاء أجراه الباحث مع الأستاذ المحامي أسامة الحسين عبر برنامج واتس آب يومي ١١ و ١٢ /٢٠٢٠/١٢
- لقاء أجراه الباحث مع أ. إبراهيم باريش عبر برنامج واتس واب بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٩، وهو من المترشحين لمنصب رئيس المجلس في الانتخابات
- صفحة المجلس المحلي لمدينة سراقب على موقع فيسبوك

[٧] بلغ عدد سكان المدينة ٣٢٤٩٥ حسب بيانات المكتب الرسمي للإحصاء في سوريا عام ٢٠٠٤، ويقدر أن عدد سكانها بلغ ٤٠ ألف نسمة مع انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١

[٨] التكنوقراط: (Technocracy) هي نظام مقترح للحكم يتم فيه اختيار صانعي القرار على أساس خبرتهم في مجال معين خاصة فيما يتعلق بالمعرفة العلمية أو التقنية

[٩] تكونت الهيئة العامة للمدينة من أعيان المنطقة وممثلي العوائل.

وشهدت المدينة تشكيل عدد من فصائل الجيش الحر، اندمج بعضها ضمن (جبهة ثوار سراقب) التي كانت التشكيل الأبرز حضوراً في المدينة إلى جانب حركة أحرار الشام الإسلامية أواسط العام ٢٠١٧.

ولأعوام منذ تحرير المدينة كانت كل المجالس التي عرفتها سراقب يتم اختيارها إما بشكل توافقي أو على شكل انتخابات ضمن الهيئة العامة، إلا أن القوى الفاعلة في المدينة مطلع العام ٢٠١٧ طرحت فكرة أن يتم اختيار أعضاء المجلس الجديد بعد انتهاء ولاية الحالي في ١٥ يونيو \ حزيران عام ٢٠١٧، عن طريق إجراء انتخابات عامة في المدينة، حيث لاقت الفكرة بداية معارضة من قبل مجلس الأعيان، لكن سرعان ما تم تلافي الاعتراض بعد اجتماعات معهم، أما التشكيلات العسكرية في المدينة فلم تعارض الفكرة أبداً.

وتم الاجتماع الأول لعدد من الفعاليات الثورية في المدينة خلال شهر يناير \ كانون الثاني عام ٢٠١٧ لنقاش الموضوع، ثم لاحقاً حصل اجتماع آخر ضم رئيس المجلس المحلي ومجلس الأعيان تم فيه اختيار أعضاء اللجنة الانتخابية التي تم تكليفها بالإشراف على تنظيم الانتخابات.

التحضير للانتخابات:

ضمت اللجنة الانتخابية ممثلين اثنين عن كل من تجمعات المدينة (نقابة المحامين – مجلس الاعيان – نقابة الأطباء – نقابة المهندسين..)، وتم الاجتماع الأول لتوزيع المهام بين أعضاء اللجنة، إلا أنه وبعد الاجتماع حصلت بعض الانسحابات من صفوف اللجنة كانسحاب ممثلي نقابة المحامين.

ولاحقاً وقبل موعد الانتخابات بأيام قليلة حصل اجتماع بين رئيس المجلس المحلي ورئيس مجلس الأعيان عن مدينة سراقب مع مندوب عن وزارة الإدارة المحلية، وتم الاتفاق على أن تقوم الوزارة باعتماد أسماء اللجنة الانتخابية بقرار يصدر عنها وهذا ما حصل فعلاً.

حيث قامت الوزارة بتشكيل اللجنة بموجب القرار رقم (٥٣) بتاريخ ٢٠١٧/٧/٥، وكانت مكونة من أحد عشر شخصاً هم:

رقم	اسم	توصيف	مؤهلات
١	محمد علي عيان	رئيساً	موظف سابق في مديرية الرقابة والتفتيش
٢	حسن أحمد القدور	نائباً للرئيس	طبيب
٣	حمزة قاسم الأبرش	أمين سر اللجنة	يحمل شهادة معهد متوسط هندسي - نائب مدير دار الثقافة في سراقب
٤	تيسير حسين الإبراهيم	مشرفاً عاماً	مهندس زراعي - مدير مياه سراقب سابقا
٥	منار دندل	عضواً	جامعي - مدرس في مدارس سراقب
٦	حازم باكير	عضواً	من ثوار مدينة سراقب - لا يحمل مؤهل علمي
٧	عبد العليم زيدان	عضواً	شاعر من أبناء المدينة - يحمل شهادة ثانوية
٨	أيمن محمد حسن	عضواً	مهندس مدني - عضو مجلس محلي سابق

٩	محمد سلامة	عضواً	
١٠	محمد خطاب	عضواً	من ثوار مدينة سراقب - لا يحمل مؤهل
١١	محمد العارف	عضواً	محامي من ريف سراقب - مستقل

قامت اللجنة بوضع نظام داخلي خاص للعملية الانتخابية[١٠]. وقامت بالتصويت على المواد وكان إقرار المادة بحاجة لأصوات أغلبية أعضاء اللجنة (النصف + واحد)، وتم تنظيم الانتخابات لتكون على مستويين: (رئيس المجلس المحلي – المكاتب التنفيذية)، كما حددت اللجنة المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب بفئة القاطنين في المدينة الذين تنتمي قيودهم المدنية إليها[١١]، وتم منح ٤٤٩٩ بطاقة انتخابية (١٥٠٠ نساء\ ٢٩٩٩ رجال)[١٢].

كما قامت اللجنة بتخصيص ثمانية مراكز انتخابية موزعة على أحياء المدينة حسب الكثافة السكانية، بحيث خصصت خمسة مراكز للناخبين الذكور وثلاثة مراكز للناخبات النساء، وتم توزيع الناخبين على المراكز الانتخابية حسب تسلسل أرقام البطاقة الانتخابية[١٣].

وحصل اجتماع تنسيقي بين اللجنة الانتخابية والعسكريين الذين كان موقفهم داعماً للعملية الانتخابية، ولم تحصل أي مضايقات خلال عمل اللجنة ولا خلال اليوم الانتخابي لاحقاً.

ووجهت اللجنة الانتخابية دعوة إلى الهيئات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الإعلامية الراغبة بالمشاركة في مراقبة الانتخابات أو تغطيتها إعلامياً، وحددت تاريخ ٢٠١٧/٧/١٠ موعداً نهائياً لتقديم الطلبات لذلك[١٤].

---

[١٠] المرفق الثاني: النظام الداخلي الذي تمت صياغته من أجل الانتخابات في سراقب.

[١١] في البداية لم يتم تخصيص فئة من يحق لهم الانتخاب بمن تنتمي قيودهم المدنية إلى المدينة، لكن لاحقاً تم الاعتراض على منح أشخاص مقيمين في المدينة وقيودهم المدنية خارجها بطاقات انتخابية، وكان الطعن مقدم من كل من (مثنى المحمد – خالد الخالد – فواز أصلان – عبد الحميد كناص – علي العبود)، وأصدرت اللجنة قراراً بتاريخ ٢٠١٧/٧/٧ ينص على حصر حق الحصول على البطاقات الانتخابية بالأشخاص الذين تنتمي قيودهم المدنية إلى مدينة سراقب، و إلغاء كافة البطاقات التي منحت لأشخاص قيودهم المدنية خارجها، وكان القرار قابلاً للطعن أمام اللجنة الانتخابية خلال ٢٤ ساعة من صدوره، إلا أنه لم يتم تقديم طعن على القرار فاعتبر نافذاً.

[١٢] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ١): إعلان البدء بمنح البطاقات الانتخابية وشكل البطاقة الانتخابية في سراقب

[١٣] توزعت المراكز الانتخابية ضمن عدد من مدارس المدينة، وتوزع الناخبون عليها حسب أرقام بطاقاتهم كما هو مبين تالياً:

مدرسة السلام	(مركز ذكور)	من	١	حتى	٦٣٢
مدرسة نجدت الخالد	(مركز ذكور)	من	٦٣٣	حتى	١٤٤٠
ثانوية البنين	(مركز ذكور)	من	١٤٤١	حتى	٢٣٥٢
مدرسة أحمد الحسين	(مركز ذكور)	من	٢٣٥٣	حتى	٣٢٧٩
مدرسة ميسلون	(مركز ذكور)	من	٣٢٨٠	حتى	٤٤٩٩
مدرسة أحمد الحسين التوجيه	(مركز إناث)	من	١	حتى	١٥٦٥
مدرسة السلام	(مركز إناث)	من	١٥٦٦	حتى	٢٧١٧
ثانوية البنين	(مركز إناث)	من	٢٧١٨	حتى	٤٤٩٩

كما قامت اللجنة بنشر إعلان على وسائل التواصل الاجتماعي ولوحة إعلانات اللجنة الانتخابية لمن يود العمل كعضو لجنة انتخابية لمركز، وتم وضع شرط أن يكون المتقدم من حملة الشهادة ثانوية على الأقل، وتم تسمية رؤساء المراكز الانتخابية من حملة الشهادة الجامعية في الحقوق.

هذا إضافة إلى تعيين لجان مراقبة الصناديق التي تمتعت بصفة الضابطة العدلية، حيث تكونت كل لجنة من (أمين صندوق ومساعدين اثنين)، وطلب من عناصر الشرطة الحرة المساعدة في عمل اللجان.

وبعد أن باشرت اللجنة الانتخابية عملها قامت بإنشاء صفحة على موقع فيسبوك لنشر قراراتها عليها، كما قامت وسائل الإعلام المحلية ومنها راديو ألوان بمتابعة يومية لمجريات عمل اللجنة، إضافة إلى قيام الإعلاميين المعروفين في المنطقة بالحديث عن العملية الانتخابية والتحضيرات الجارية لها.

وحددت اللجنة معايير قبول المرشحين بالشروط التالية:

- أن يكون من أهالي مدينة سراقب
- أن يكون قد أتم الخامسة والعشرين من عمره
- أن يكون حاملاً للشهادة الثانوية العامة
- أن يكون غير محكوم ومن المعروفين بحسن السيرة والسلوك
- أن لا يكون مرتبطاً بنظام الأسد بأي شكل من الأشكال
- أن لا يكون من أعضاء اللجنة الانتخابية
- أن لا يكون من موظفي المجلس إلا إذا قدم استقالته قبل تقديم الترشح

كما حددت اللجنة أسبوعاً كاملاً لتقديم طلبات الترشح، ثم أعلنت بعد اجتماعها بتاريخ ٢٠١٧/٧/١ عن قائمة الأشخاص الذين تم قبول ترشحهم[١٥]، وهم:

المنصب	رقم	الاسم	المؤهل
المرشحون لمنصب رئيس المجلس المحلي	١	إبراهيم محمود باريش	محامي
	٢	خالد حسين الخالد	مهندس
	٣	علي عبد الحكيم الخليل	ثانوية عامة
	٤	مثنى عبد الكريم المحمد	محامي
المرشحون للمكاتب	١	إياد أحمد حلاق	تاجر عقارات لا يحمل مؤهل علمي
	٢	حسن محمد قدور	مهندس

[١٤] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ٢): الدعوات التي وجهها المجلس المحلي في مدينة سراقب للمنظمات والهيئات الراغبة بمراقبة العملية الانتخابية، أو تغطيتها إعلامياً.

[١٥] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ٣): إعلان المجلس المحلي قائمة الأشخاص الذين ترشحوا للانتخابات

التنفيذية	٣	رواد عبد الرزاق رزاز	خريج معهد فندقي
	٤	عبد العزيز باريش	طبيب أسنان
	٥	عبد الحميد محمد كناص	
	٦	عبد الله عثمان هلال	طبيب
	٧	علي محمد العبود	
	٨	غسان عبد الله الخالد	محامي
	٩	محمود باكير ابن أحمد	محامي
	١٠	محمد محمود محمود	
	١١	محمد عبد الغفور هلال	محامي وضابط شرطة سابق
	١٢	محمد مأمون حاج قاسم	موجه تربوي سابق في سراقب
	١٣	محمود محمد عيد كحيل	لا يحمل مؤهل علمي
	١٤	فواز أصلان حمود	جامعي \ كلية الآداب قسم الفلسفة \ مدير مدرسة ابتدائية
	١٥	هيثم عبد الكريم الأبرش	جامعي - مزارع معتقل خلال سنوات الثورة
	١٦	هيثم أحمد حسان	ثانوية عامة
	١٧	يحيى أحمد مصفرة	مدرس تاريخ وموظف سابق في المجلس المحلي

كما تقدمت إحدى السيدات بطلب ترشحها، ولكن لم يتم قبوله كونه ورد إلى اللجنة بعد انقضاء المدة المحددة، ثم أعلنت اللجنة الانتخابية بعد اجتماعها بتاريخ ٢٠١٧/٧/٥ عن أسماء المرشحين بالشكل النهائي[١٦]، وهم كل الأسماء الواردة أعلاه عدا المرشحين: (محمود باكير ابن أحمد \ محامي - محمد مأمون حاج قاسم \ موجه تربوي سابق)، وذلك بسبب اعتراض أعضاء اللجنة الانتخابية على المرشحين لاعتبارات أمنية، وتم تحديد ثلاثة أيام للاعتراض من قبل الأشخاص الذين رفضت طلباتهم، أو من قبل أي من المواطنين على أي من المرشحين، ولم ترد أي اعتراضات، فتم اعتماد المرشحين.

الحملات الانتخابية والأحلاف

كانت الحملات الانتخابية فردية ممولة من المرشحين أنفسهم، ولم يتم تقديم أي دعم لجهة الحملات الانتخابية من أي طرف، حيث قام المرشحون بطباعة صورهم على فليكسات وتعليقها في الشوارع الرئيسة للمدينة، كما قام بعضهم بطباعة صور ورقية تم إلصاقها على الجدران، وعرض بعض الناخبين برامج انتخابية من خلال وسائل التواصل أو من خلال لقاءات مباشرة جماهيرية.

[١٦] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ٤): إعلان المجلس المحلي قائمة الأشخاص الذين تم قبول ترشيحهم

وتم إجراء مناظرتين بين المرشحين بدعوة مفتوحة[١٧]، الأولى تمت في منتدى بوابة سراقب حضرها ١٥٠ شخصاً تقريباً، والثانية كانت في الملعب البلدي وحضرها ٤٠٠ شخصاً تقريباً بتاريخ ٢٠١٧\٧\١٦.

ورغم أن الانتخابات كانت قائمة على نموذج الترشح الفردي دون قوائم، إلا أنه كان واضحاً أن هناك تحالفات بين بعض المرشحين على شكل قائمة مفتوحة، حيث جمعت المرشحين المتحالفين علاقات شخصية دون وجود أي رابط حزبي أو عسكري، ولم يكن الناخب مقيداً باختيار القائمة وإنما كان يحق له انتخاب من يريد من القائمة أو خارجها.

الانتخابات

امتدت الانتخابات طوال يوم ١٨ يوليو \ تموز عام ٢٠١٧، وشارك فيها ٢٤٠٠ شخصاً (١٦٠٠ ذكور – ٨٠٠ إناث) بنسبة بلغت ٥٣٪ من عموم الحاصلين على بطاقات انتخابية، وفي نهاية اليوم الانتخابي قامت اللجنة الانتخابية بجمع كافة الصناديق في مقرها (منتدى سراقب)، وتمت عملية الفرز بحضور المرشحين والمراقبين ووسائل الاعلام، حيث استمرت عملية الفرز حتى الساعة الثالثة صباحاً، ومن ثم تم إعلان النتائج الأولية للفائزين[١٨]، وهم:

رئيس المجلس: مثنى المحمد

أعضاء المكاتب التنفيذية: عبد الله هلال - عبد العزيز باريش - رواد رزاز - هيثم حسان - فواز أصلان - حسن قدور - علي ممدوح العبود

لجنة الطعون

تم تشكيل لجنة الطعون من قبل مجلس محافظة ادلب بتاريخ ٢٠١٧/٧/٥[١٩]، وكانت مؤلفة من خمسة أشخاص هم:

- القاضي عبد الحميد الحمادين رئيساً
- القاضي حسين العلي عضواً
- القاضي محمد الدخيل عضواً
- المحامي إبراهيم المحمد عضواً
- الأستاذ حسن الإبراهيم عضواً

وقام أحد المترشحين لمنصب رئيس المجلس سابقاً بتجهيز ملف طعن كامل، إلا أنه وبسبب الظروف الأمنية التي حصلت ليلة إعلان النتائج لم يتمكن من تقديم الملف، بسبب الظروف الأمنية.

---

١٧ أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ٥): دعوة مفتوحة لحضور مناظرة بين المترشحين لمنصب رئاسة المجلس المحلي

١٨ أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ٦): إعلان رئاسة الأعيان عن نتائج الفائزين بانتخابات المجلس المحلي في سراقب

١٩ أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ٧): إعلان تشكيل لجنة الطعون من قبل مجلس محافظة إدلب

حيث ترافقت فترة التحضير للانتخابات باشتباكات بين هيئة تحرير الشام وحركة أحرار الشام الإسلامية، لتتمكن الهيئة من السيطرة على المدينة بعد ساعة من إعلان النتائج الانتخابية، إلا أنها لم تقم بحل المجلس المنتخب، لكن المدينة خرجت عن سلطة مجلس المحافظة ولم تستطع لجنة الطعون إكمال عملها.

بقيت المدينة محررة حتى تمكنت قوات النظام مدعومة بالجيش الروسي من احتلال المدينة مطلع مارس \ آذار عام ٢٠٢٠.

الفصل الثاني: تجربة عنجارة[٢٠]

تقع بلدة عنجارة في ريف حلب الغربي على بعد ١٨كم شمالي مدينة حلب، حيث تتبع إدارياً لمنطقة جبل سمعان، وتمتد حدودها الإدارية من كفر جوم على طريق حلب دمشق وحتى قرية بلنتة قرب دارة عزة، وتتبع لها ٢٣ قرية وتجمعاً سكنياً أبرزها (مكلبيس - بلنتة - باله - الهباطة - باتارون - القسمية - كفرناها - كفرجوم - عاجل - بشقاتين - السلوم - مجبينة)، ويتجاوز عدد سكان بلدة عنجارة ١٣ ألف نسمة[٢١]، بينما تمتد على مساحة ٤١٠ هكتار.

التحقت عنجارة بركب الثورة وتم تحريرها عام ٢٠١٢، حيث تحولت بعد تحريرها واستقرارها أمنياً إلى مركز للكثير من المؤسسات الحكومية والتعليمية والنقابات منها مكاتب مجلس محافظة حلب الحرة – مكاتب مجلس مدينة حلب الحرة

---

٢٠ تم الاعتماد في هذا الفصل على المصادر التالية:

- محضر جلسة حوارية أجرتها مبادرة المشاركة السياسية في مدينة إعزاز بتاريخ ١٤ /١٠/٢٠٢٠
- استبيان أجراه أعضاء المبادرة (انس الراوي – عبد الله صباغ) مع السيد رمضان رمضان رئيس وحدة المجالس المحلية في مجلس محافظة حلب الحرة و رئيس لجنة الطعون للعملية الانتخابية
- لقاء مباشر أجراه الباحث في مدينة إعزاز يوم الأربعاء ٢٠٢٠/١٢/٩ مع المحامي الأستاذ مازن جمعة عضو اللجنة الانتخابية
- لقاء أجراه الباحث مع المحامي عبد الرزاق رزوق عبر برنامج واتس آب بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٢، وهو مدير الشؤون المدنية في الحكومة السورية المؤقتة
- صفحة مجلس محلي عنجارة على موقع فيس بوك
- صفحة مجلس محافظة حلب الحرة على موقع فيس بوك
- تقرير تلفزيوني لقناة حلب اليوم منشور على قناتها على اليويتوب بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥
- تقرير مرئي عن سير العملية الانتخابية على صفحة وحدة المجالس الانتخابية على موقع فيس بوك بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٦
- تقرير مرئي عن الندوة التي أجراها مجلس محافظة حلب الحرة و المجلس المحلي لبلدة عينجارة منشور على صفحة وكالة مدار برس الإعلامية بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٧
- تقرير مرئي لاجتماع الناجحين في الانتخابات و انتخاب رئيس المجلس ونائبه و المكاتب التنفيذية منشور على صفحة وحدة المجالس الانتخابية على موقع فيس بوك بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢

٢١ بلغ عدد سكان المدينة ١٣٤٥٣ نسمة حسب بيانات المكتب الرسمي للإحصاء في سوريا عام ٢٠٠٤، لكنه بالتأكيد جاوز ذلك مع انطلاق الثورة السورية

– مركز لقيادة شرطة حلب الحرة – رئاسة جامعة حلب إضافة إلى بعض الكليات ككلية الحقوق والشريعة، كما تم افتتاح مشفى فيها هو مشفى الهدى الذي كان يقدم خدماته لكامل المنطقة.

وكان الفصيل العسكري الرئيسي الذي تشكل وانتشر في البلدة ومحيطها هو كتائب نور الدين الزنكي التي تحولت لاحقاً بدايات العام ٢٠١٤ إلى حركة نور الدين الزنكي، وبقي هذا الفصيل هو الأساسي حتى سيطرة هيئة تحرير الشام عليها مطلع العام ٢٠١٩.

منذ تحرير المدينة تشكلت فيها إدارة مدنية مستقلة عن العسكريين ومدعومة من قبلهم، ولكون معظم شباب البلدة منتسبين لفصيل عسكري واحد فقد شهدت المنطقة استقراراً إدارياً كانت تفتقر إليه معظم المناطق المحيطة بها، حيث تشكلت مجالس محلية كانت تضم الكفاءات من أبناء المنطقة، وتم تقديم الدعم لهم من كافة الهيئات المدنية التي تشكلت لاحقاً من مجلس المحافظة إلى مجلس قضاء و غيرها..

واعتباراً من العام ٢٠١٤ تم توحيد كل الأجسام القضائية المنتشرة في المنطقة، وتأسست محاكم مدنية كانت تعمل بداية بالقانون العربي الموحد ثم انتقلت لاحقاً لتطبيق القانون السوري بما لا يخالف مبادئ الثورة، وكان القانونيون هم الدعامة الأساسية لتلك المحاكم مع وجود محدود للشرعيين.

فكرة الانتخابات كانت مبادرة من عدة شخصيات في المدينة، طالبت بأن يكون المجلس منتخب، إضافة إلى دعوة عدة منظمات مجتمع مدني بأن تكون الانتخابات هي الآلية التي يتم بموجبها اختيار أعضاء المجلس المحلي، وبنهاية ولاية المجلس المحلي في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، وتم التواصل مع مجلس محافظة حلب الحرة الذي باشر عملية التحضير للانتخابات.

التحضير للانتخابات

قام مجلس محافظة حلب الحرة بتشكيل لجنة الانتخابات باختيار ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والمؤهل العلمي، وهم:

رقم	اسم	توصيف	مؤهلات
١	محمد محمد علي		حقوقي \ موظف في مجلس محافظة حلب
٢	محمد عمر		رئيس المكتب الخدمي التابع لمجلس محافظة حلب في الريف الغربي
٣	مازن جمعة		رئيس المكتب التنفيذي لهيئة المحامين الأحرار سابقاً – رئيس مجلس القضاء في ريف حلب الغربي

وتم اختيار قانون الإدارة المحلية (١٠٧) مع اللوائح التنفيذية للإدارة المحلية كقانون ناظم للانتخابات[٢٢]، وتم تحديد الانتخابات بحيث تكون عامة لاختيار كامل أعضاء المجلس المحلي، وذلك عملاً بالقانون (١٠٧) واللوائح التنظيمية الأخرى.

وحول الأشخاص الذين يحق لهم الانتخاب، دعت اللجنة الانتخابية بإعلانها في تاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٠ جميع المواطنين من أهالي بلدة عنجارة ومن يتبعها من قرى الذين أتموا الثامنة عشر من عمرهم للتوجه إلى شعبة السجل المدني في البلدة لاستلام البطاقة الانتخابية[٢٣]، حيث لا يوجد رقم مؤكد لعدد الحاصلين على البطاقة الانتخابية ولكنه قريب من ٣٠٠٠ شخصاً[٢٤].

وتم تحديد ثلاث مراكز للعملية الانتخابية مع مراعاة التوزع الجغرافي والكثافة السكانية[٢٥]، وتم تجهيز كل مركز بغرفتين غرفة للرجال وأخرى للنساء.

ولاقت فكرة الانتخابات ترحيباً واسعاً لدى كافة الجهات الفاعلة في البلدة (عسكرية ومدنية) ولم يكن هناك أي اعتراضات، حيث جرت عدة اجتماعات تنسيقية بين اللجنة الانتخابية والقوى الفاعلة على الأرض إضافة إلى قيادة الشرطة الحرة، لضمان سلاسة العملية الانتخابية.

اتخذت اللجنة من إحدى غرف المجلس المحلي في بلدة عنجارة مركزاً لها، حيث كانت تعقد اجتماعاتها فيها، وأصدرت قراراً بتحديد موعد الانتخابات وبفتح باب الترشح[٢٦]، وكانت تنشر قراراتها على لوحة إعلانات المجلس وعلى الصفحة الرسيمة للمجلس على موقع فيس بوك، إضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي (غرف واتس – غرف تلغرام)، وتمت دعوة وسائل الإعلام المحلية لتغطية الانتخابات.

كما قام مجلس محافظة حلب بطباعة فليكسات لتشجيع الناس على المشاركة في الانتخابات.

---

[٢٢] المرفق الثالث - النظام الداخلي لمجالس الوحدات الإدارية ومكاتبها التنفيذية
المرفق الرابع – اللوائح التنفيذية للإدارة المحلية

[٢٣] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ٨): دعوة مجلس محافظة حلب الحرة المقيمين في بلدة عنجارة وما يتبعها لاستلام بطاقتهم الانتخابية

[٢٤] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ٩): شكل البطاقة الانتخابية التي تسلمها المواطنون للمشاركة في انتخابات المجلس المحلي لبلدة عنجارة

[٢٥] كانت ألوان البطاقات بالشكل التالي:
- بطاقة لجنة انتخابية لون أحمر
- بطاقة مرشح لون أخضر
- بطاقة مندوب مرشح لون أصفر
- بطاقة مراقب لون رمادي

[٢٦] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ١٠): إعلان مجلس محافظة حلب الحرة فتح باب الترشح وتحديد موعد الانتخابات في بلدة عنجارة

كما عقد المجلس المحلي المنتهية ولايته ندوة عامة مع الأهالي في مقر (رئاسة الجامعة)، حيث تم الحديث بشكل مفصل عن الآلية التي ستتم بموجبها العملية الانتخابية[٢٧].

وتم تحديد عدة لجان لمراقبة عملية الانتخابات من قبل اللجنة الانتخابية ولجان صناديق ومندوبين من القضاء ونقابة المحامين الأحرار ومنظمات المجتمع المدني، كما قامت اللجنة الانتخابية بتوزع بطاقات تعريفية اختارت لها ألواناً مختلفة لضبط العملية الانتخابية[٢٨].

كما اعتمدت اللجنة إجراءات مشددة لمنع أي عملية تلاعب، ومنها:

- اختيار لجان الإشراف على المراكز من مناطق مختلفة
- تكليف كل عضو من أعضاء لجنة الطعون بمهمة المراقبة والإشراف على أحد المراكز الانتخابية
- تكليف لجنة مركزية من المحافظة بالقيام بعدة جوالات على المراكز الانتخابية

وحدد مجلس المحافظة واللجنة الانتخابية الشروط الواجب توفرها في المرشحين على الشكل التالي:

١- أن يكون من المواطنين المسجلين في قيود السجل المدني للبلدة
٢- أتم الثامنة عشر من عمره
٣- غير محكوم بجرم شائن
٤- من الثوار

<u>حيث بلغ عدد المرشحين ٣٥ شخصاً[٢٩]، هم:</u>

١- الزبير محمود السمان	١٩- آية أحمد مصطفى
٢- ياسر حسن علي	٢٠- أحمد طاهر رستم
٣- جمعة أحمد طالب	٢١- محمد أمين رستم
٤- بكرو أحمد رستم	٢٢- علي عبد الكريم كسيبة
٥- حسين جمعة رستم	٢٣- محمد عبد الله السمان
٦- علي محمد رستم	٢٤- محمد حمدو محمد
٧- عبد المجيد محمد عمر	٢٥- حسن عبدو طالب

[٢٧] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ١١): إعلان المجلس المحلي عمل ندوة عامة لنقاش آلية الانتخابات في بلدة عنجارة

[٢٨] توزع الناخبون على المراكز الانتخابية بالطريقة التالية:
المركز الانتخابي في عنجارة (٨٧٧ رجال – ٦٠١ نساء)
المركز الانتخابي في سلوم (١٠٨ رجال – ١٠٠ نساء)
المركز الانتخابي في بالة (٢١٠ رجال – ١٠٩ نساء)

[٢٩] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ١٢): شكل طلب الترشح لعضوية المجلس المحلي في بلدة عنجارة

٨- عمر جمعة رستم	٢٦- محمد عبدو طالب
٩- محمد عبدو طالب	٢٧- شحادة محمد شحادة
١٠- جميل محمد عمر	٢٨- حسن محمد أحمد
١١- مصطفى محمد محمد	٢٩- عبدو أحمد أحمد
١٢- محمود أحمد إبراهيم	٣٠- محمود عثمان درة
١٣- عبدو أحمد عمر	٣١- عبد القادر محمد بشك
١٤- عبدو محمد شحادة	٣٢- عبد الله أحمد رستم
١٥- كنانة عبد الرزاق رزوق	٣٣- محمود علي محمد
١٦- أمون جمعة رزوق	٣٤- رمضان عمر رستم
١٧- عمر ياسين رستم	٣٥- بنان رستم رستم
١٨- عبد الرزاق عبد القادر رزوق	

الحملات الانتخابية والأحلاف

بعد إعلان أسماء الأشخاص الذين تم قبول طلبات ترشحهم تم إقامة خيمة انتخابية قرب المجلس المحلي، حيث كانت تعقد جلسات مسائية يومية يحضرها المرشحون (من الرجال فقط)، وكان يتم خلال هذه الجلسات حوارات بين المواطنين والمرشحين ويقوم المرشحون بعرض برامجهم الانتخابية.

كما قامت بعض منظمات المجتمع المدني بتقديم دعم لوجيستي للمرشحين من خلال طباعة الصور والفليكسات والبروشورات لهم، والتي تضمنت عبارات من برامجهم الانتخابية.

ورغم أن الترشح كان يتم بشكل فردي، إلا أن الانتخابات لم تخلُ من وجود بعض التحالفات الغير معلنة بين بعض المرشحين، وهذه التحالفات كان قائمة على مبدأ عائلي.

الانتخابات

حدثت الانتخابات يوم ٢٤ نوفمبر \ تشرين الثاني عام ٢٠١٨، وبلغ عدد الناخبين في كل المراكز الانتخابية ٢٠٠٥ ناخباً (١١٩٥ ذكور – ٨١٠ إناث)[٣٠]، بنسبة بلغت ٦٦٪ من عموم الحاصلين على البطاقات الانتخابية، حيث تم تجميع الصناديق في مبنى المجلس المحلي وقامت اللجنة بعملية العد اليدوي للأوراق الانتخابية، ثم احتساب الأصوات وتجميعها

[٣٠] توزع الناخبون على المراكز الانتخابية بالطريقة التالية:
المركز الانتخابي في عنجارة (٨٧٧ رجال – ٦٠١ نساء)
المركز الانتخابي في سلوم (١٠٨ رجال – ١٠٠ نساء)
المركز الانتخابي في بالة (٢١٠ رجال – ١٠٩ نساء)

من كل الصناديق بوجود لجنة الطعون والمرشحين ومندوب عن مجلس محافظة حلب ومندوبون عن بعض منظمات المجتمع المدني التي تولت عملية المراقبة.

وتم إعلان النتائج من خلال نشر نص محضر اجتماع رسمي صادر عن مجلس محافظة حلب الحرة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥، تضمن أسماء الناجحين كما هو مرتب بمحضر الاجتماع مع إضافة الشخص الحاصل على المركز ١٦ في ترتيب عدد الأصوات لقائمة الناجحين، وذلك بعد انسحاب المرشح الناجح رقم ١٥، وتضمنت قائمة الناجحين امرأة واحدة، والفائزون حسب ترتيبهم هم:

١- الزبير محمود السمان (١٢٦٤) صوتاً
٢- ياسر حسن علي (١٢١٩) صوتاً
٣- جمعة أحمد طالب (١١٤٩) صوتاً
٤- بكرو أحمد رستم (١١٠٧) صوتاً
٥- حسين جمعة رستم (١١٠٠) صوتاً
٦- علي محمد رستم (١٠٩٩) صوتاً
٧- عبد المجيد عمر (١٠٨٨) صوتاً
٨- عمر جمعة رستم (١٠٤٦) صوتاً
٩- محمد عبدو طالب (١٠٣٥) صوتاً
١٠- جميل محمد عمر (١٠٣٢) صوتاً
١١- مصطفى محمد محمد (١٠١٨) صوتاً
١٢- محمود أحمد إبراهيم (٩٨٤) صوتاً
١٣- عبدو أحمد عمر (٩٤٣) صوتاً
١٤- عبدو محمد شحادة (٩٣١) صوتاً
١٥- كنانة عبد الرزاق رزوق (٤٨٦) صوتاً

وبعد أن أصبحت النتائج نهائية اجتمع الفائزون في الانتخابات، وتم انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي الذين اجتمعوا بدورهم وانتخبوا رئيساً ونائباً للرئيس وأعضاء المكاتب التنفيذية:

١- الزبير محمود السمان رئيساً للمجلس
٢- عمر جمعة رستم نائباً لرئيس المجلس
٣- عبد المجيد عمر عضو مكتب تنفيذي
٤- بكرو أحمد رستم عضو مكتب تنفيذي
٥- ياسر حسن علي عضو مكتب تنفيذي
٦- مصطفى محمد محمد عضو مكتب تنفيذي

الطعون

تم تشكيل لجنة الطعون من قبل رئيس مجلس محافظة حلب الحرة، حيث تكونت من الأعضاء:

١- رمضان رمضان رئيساً
٢- سليمان العيسى عضواً
٣- عبد العزيز مدلج عضواً

وبعد سيطرة هيئة تحرير الشام على البلدة، خرج عدد من أعضاء المجلس المحلي برفقة قيادة ومقاتلي حركة نور الدين الزنكي الذين لم يتركوا صفوفها وبرفقة عدد من ناشطي المنطقة، بينما بقي بعض أعضاء المجلس المحلي المنتخب في البلدة على رأس عملهم، حيث لم تقم الهيئة بعزلهم.

الفصل الثالث: تجربة تلعار[٣١]

تقع بلدة تلعار في ريف حلب الشمالي، وتتبع منطقة اعزاز \ ناحية أخترين, وتبعد عن مركز مدينة حلب نحو ٤٠كم في شمال شرق أخترين التي تبعد عنها ٩كم، ويتبع لبلدة تلعار القرى والمزارع التالية: (تلعار غربي - تلعار شرقي - عويلين - غرور- الكعيبة – مزرعة الكعيبة- البليخة - الخربة - مزرعة علي أمون)، حيث يعتمد الأهالي في معيشتهم على الزراعة والصناعة ولاسيما صناعة الأحذية، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب ١٥٧٠٠ نسمة[٣٢]، ويشمل التوزع العرقي في القرى الثلاث (عويلين – غرور – تلعار شرقي) مكونين أساسيين (العربي والتركماني)، حيث يبلغ عدد سكان القرى الثلاث حوالي (٨٠٠٠ نسمة)[٣٣].

لم تشهد بلدة تلعار النائية أي حراك سياسي أو ثوري مع انطلاق الثورة السورية، إلا أن فصائل الجيش الحر تمكنت من تحريرها منذ العام ٢٠١٢ أثناء معارك تحرير ريفي حلب الشمالي والشرقي، وبقيت محررة حتى سيطر عليها تنظيم داعش عام ٢٠١٤ أثناء المواجهات التي عمت شمال وشرق سوريا بين التنظيم وباقي الفصائل العسكرية، لتعود البلدة محررة

[٣١] تم الاعتماد في هذا الفصل على المصادر التالية:

- لقاء أجراه الباحث مع عضو اللجنة الانتخابية محمد خالد كنجو
- تقرير مجلس محافظة حلب الحرة عن العملية الانتخابية في بلدة تلعار
- تقرير شبكة وصل التي دعمت وأشرفت على العملية الانتخابية في بلدة تلعار

[٣٢] بلغ عدد سكان المنطقة ٥٠٠٠ نسمة حسب بيانات المكتب الرسمي للإحصاء في سوريا عام ٢٠٠٤، ويصل عدد السكان الحالي بحسب التقديرات إلى ١٥٧٠٠ نسمة.

[٣٣] بحسب تقديرات محلية

مرة أخرى بعد سيطرة قوات الفصائل الثورية[٣٤] والجيش التركي عليها في سبتمبر \ أيلول عام ٢٠١٦، ضمن عملية درع الفرات العسكرية، حيث تنتشر في المنطقة منذ ذاك قوات الجيش الوطني \ فرقة السلطان مراد.

بعد تحرير المنطقة نشأت فيها إدارة مدنية تم تعيينها من قبل مجلس أخترين المحلي، ولم تعرف البلدة أي حراك سياسي قبل العملية الانتخابية ولم تتواجد فيها أي كيانات إدارية أخرى، حيث أديرت البلدة من قبل مجلس شُكِّل بطريقة التوافق عن طريق الهيئة العامة، وكان المجلس مكوناً من أعضاء بحسب التجمعات السكانية في القرى والبلدات التابعة له، بحيث يكون لكل تجمع عضو في المجلس.

أواخر أغسطس \ آب عام ٢٠٢٠ تم اغتيال أحد أعضاء المجلس المحلي للبلدة، ثم استقال عضو آخر من المجلس، وتم منح مقعد إضافي ضمن المجلس لإحدى التجمعات التابعة للبلدة، ليصبح في المجلس ثلاثة مقاعد شاغرة يمثل كل منها تجمعاً سكانياً تابعاً للبلدة، وكبديل عن فكرة التعيين في الوصول للمجلس قام مجلس البلدة بالتواصل مع مجلس محافظة حلب بكتاب رسمي مؤرخ في ٢٠٢٠/٩/١٠، يطلب فيه الموافقة على إجراء انتخابات ترميمية للمقاعد الثلاثة الشاغرة التي تخص قرى (عويلين – غرور – تلعار شرقي)، وهو ما وافق عليه مجلس المحافظة، ولم تعترض عليه أي من الجهات الحكومية في المنطقة، كما لم تعترض عليه قيادة الجيش الوطني[٣٥].

التحضير للانتخابات

تم تشكيل اللجنة الانتخابية من قبل مجلس محافظة حلب الحرة بموجب القرار رقم (٢٧) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٢[٣٦]، والمؤلفة من:

رقم	اسم	توصيف	مؤهلات
١	رمضان رمضان	رئيساً	حقوقي \ مدير مديرية المجالس المحلية في مديرية حلب الحرة
٢	محمد خالد كنجو	عضواً	حاصل على الثانوية العامة \ نائب رئيس لجنة إعادة الاستقرار
٣	مصطفى الرحمو	عضواً	حقوقي \ عضو المجلس المحلي لمدينة أخترين

[٣٤] أصبحت الفصائل الثورية المشاركة في عملية درع الفرات تعرف لاحقاً بالجيش الوطني.

[٣٥] لم يكن هناك أي معارضة لإجراء الانتخابات في البلدة، بل كانت الفصائل تقدم التسهيلات للمجموعات العاملة على موضوع الانتخابات أثناء التنقل بين البلدات التي ستحصل فيها العملية الانتخابية، حيث لوحظ تعاون كبير من قبل الفصيل المتواجد على الحواجز المحيطة بالبلدة (فصيل السلطان مراد التابع للجيش الوطني) مع القائمين على الانتخابات من لجان ومراقبين وإعلاميين.

[٣٦] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ١٣): قرار تشكيل اللجنة الانتخابية المشرفة على انتخابات أعضاء مجلس تلعار المحلي

وتم اعتماد القانون (١٠٧) واللائحة التنفيذية للإدارة المحلية كناظم للانتخابات، حيث ستكون انتخابات ترميمية لملء المقاعد الثلاث الشاغرة في مجلس بلدة تلعار عن قرى (عويلين – غرور – تلعار شرقي)

اشترطت اللجنة الانتخابية على المواطنين حتى يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات أن يحصلوا على بطاقة انتخابية، وحددت شروط الحصول على البطاقة الانتخابية بالتالي:

- أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره و متمتعاً بالأهلية القانونية
- يحمل بطاقة شخصية أو إخراج قيد فردي
- أن يكون من أهالي الدائرة الانتخابية وفق السجل المدني

حيث تم اعتماد الوثائق الصادرة عن أمانة السجل المدني في أختارين كمرجع في عملية توزيع البطاقات الانتخابية، وتم تشكيل لجنة خاصة بمنح البطاقات الانتخابية[٣٧]، حيث حصل ٨٥٢ مواطناً على البطاقة الانتخابية (٤٦٧ نساء – ٣٨٥ رجال)

كما تم تحديد ٤ مراكز لإجراء العملية الانتخابية ضمن ٣ دوائر، وكانت المراكز إما مخصصة للرجال أو النساء، أو مشتركة تضم غرفاً منفصلة للنساء والرجال[٣٨]، كما قامت اللجنة الانتخابية المركزية بتعيين لجان انتخابية خاصة

---

[٣٧] أعلنت اللجنة الانتخابية تشكيل لجنة منح البطاقات الانتخابية بالقرار رقم (٢) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠\٩\١٢، وحددت اللجنة الانتخابية موعد بدء اللجنة بعملها من تاريخ صدور القرار، وموعد انتهاء عملها بيوم إجراء الانتخابات، وتكونت اللجنة من السادة:

- مصطفى الرحمو رئيساً
- خديجة عساف عضواً
- لؤي غازي عضواً
- غيثاء الزين عضواً

[٣٨] تم تحديد الدوائر الانتخابية والمراكز بالطريقة التالية:

- دائرة غرور تضم مركزين (المركز١: المدرسة الابتدائية كمركز مخصص للرجال، المركز٢: المدرسة الإعدادية كمركز مخصص للنساء)
- دائرة عويلين تضم مركزاً واحداً ضمن المدرسة الابتدائية في قرية عويلين، حيث ضم المركز غرفتين (غرفة للرجال وأخرى للنساء)
- دائرة تلعار شرقي تضم مركزاً واحداً ضمن المدرسة الابتدائية في القرية، حيث ضم المركز غرفتين (غرفة للرجال وأخرى للنساء)

المراكز، حيث كان جميع أعضائها من خارج البلدة[٣٩]، وتم تحديد موعد الانتخابات يوم السبت في تاريخ ٢٠٢٠\١٠\٣ من الساعة ٩ صباحاً وحتى الساعة ٥ عصراً[٤٠].

قامت اللجنة الانتخابية بنشر قراراتها على لوحة إعلانات المجلس المحلي، وتم الاستعانة بخطباء المساجد لإخبار الناس بموعد الانتخابات وطريقة الحصول على البطاقة الانتخابية، إضافة إلى ذلك قامت بعض مؤسسات المجتمع المدني بإجراء جلسات حوارية وتوعوية تهدف إلى اقناع الناس بضرورة المشاركة في العملية الانتخابية، كما قام مجلس محافظة حلب الحرة بنشر اللافتات التوعوية في القرى التي ستجري فيها العملية الانتخابية.

حددت اللجنة الانتخابية مقر المجلس المحلي لبلدة تلعار كمكان لتقديم طلبات الترشيح، ووضعت اللجنة الشروط

الواجب توفرها في المرشح على الشكل التالي[٤١]:

- أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره و متمتعاً بالأهلية القانونية
- غير محكوم بجناية أو جنحة شائنة
- أن يكون من أهالي الدائرة الانتخابية وفق السجل المدني

---

[٣٩] أعلنت اللجنة الانتخابية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٨ قرارها رقم (٥) والمتضمن تسمية أعضاء اللجان الانتخابية للدوائر الثلاثة على الشكل التالي:

دائرة غرور:
مركز رقم ١ في المدرسة الابتدائية: (مروان الحلو – مصطفى رمضان – طلال ضبعان – خالد أسود)
مركز رقم ٢ في المدرسة الإعدادية: (حنان عرابي – خديجة عساف – منال العلي – يسرا عبدو)

دائرة تلعار شرقي:
مركز رقم ١ في المدرسة الابتدائية: (عبد الرحمن محمد النايف – يمامة العيسى – فواز حسين الفجر – منال جمعة)

دائرة عويلين:
مركز رقم ١ في المدرسة الابتدائية: (ياسمين العبد الرحيم – خالد حاميش – حذيفة الحاج عثمان – غيثاء الزين)

[٤٠] أعلنت اللجنة الانتخابية بالقرار رقم (٤) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧التعليمات الناظمة للعملية الانتخابية والمتضمن:

- موعد إجراء الانتخابات يوم السبت الواقع في ٢٠٢٠/١٠/٣ وبدء عملية التصويت الساعة ٩ صباحاً وانتهائها الساعة ٥ عصراً
- تتم عملية التصويت بموجب البطاقة الانتخابية الممنوحة من قبل اللجنة
- تجري الانتخابات ضمن الدوائر الانتخابية وفق الآلية المشروحة في الهامش السابق

أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ١٤): إعلان اللجنة الانتخابية للتعليمات الناظمة للعملية الانتخابية

[٤١] أعلنت اللجنة الانتخابية بالقرار رقم (١) فتح باب الترشح للانتخابات اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٩/١٧ وحتى ٢٠٢٠/٩/٢٣، وضمنت القرار الشروط الواجب توفرها في المرشح، كما ضمنته الأوراق المطلوبة للترشح وهي:

- طلب الترشح وفق النموذج المعتمد
- صورة عن الهوية الشخصية أو ما يقوم مقامها .
- صورة عن المؤهل العلمي
- صورة شخصية

وأعلنت اللجنة الانتخابية في القرار رقم (٣) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ أسماء المرشحين الذين بلغ عددهم عشرة مرشحين (٩ رجال وسيدة)[٤٢]، حيث توزعوا على القرى الثلاث بالشكل التالي:

الدائرة	رقم	الاسم	المؤهل
قرية غرور	١	أحمد محمد طيب الياسين	معلم \ شهادة ثانوية
	٢	محمد خير محمد علي الأيوب	موظف في منظمة محلية \ ثانوية تجارية
	٣	علي عبد الحكيم الخليل	يعمل ضمن قوات الشرطة والأمن \ شهادة ثانوية
	٤	حسن محمد المصطفى	موظف سابق في المجلس المحلي للبلدة \ شهادة ثانوية
	٥	محمد حسين المصطفى المحمود	معلم في القرية \ إجازة في التربية
قرية عويلين	١	كمال جمعة لطيف	عضو في المجلس المحلي للبلدة \ شهادة إعدادية
	٢	ناصر كمال حشيش	موظف سابق في المجلس المحلي للبلدة \ شهادة ابتدائية
	٣	فدوى علي الأحمد	معلمة \ شهادة جامعية
تلعار شرقي	١	وليد مصطفى الحسن	عضو سابق في المجلس المحلي للبلدة \ شهادة إعدادية
	٢	علاء الدين جنيد	عضو سابق في المجلس المحلي للبلدة \ شهادة إعدادية

حيث تم قبول كافة طلبات الترشيح من قبل اللجنة وتم إعلان أسمائهم باستثناء السيدة فدوى المرشحة عن قرية عويلين، والتي انسحبت من الترشيح بقرارها.

الحملات الانتخابية والأحلاف

لم يكن هناك حملات انتخابية للمرشحين بمعنى الكلمة، حتى إن أياً من المرشحين لم يقم بتعليق صورة له في القرية التي يترشح عنها، ربما بسبب صغر حجم القرى وقلة عدد سكانها الذين تربطهم صلات الجوار والقرابة، واقتصر الأمر على جلسة حوارية لم تصل إلى حد يمكن معه اعتبارها مناظرة انتخابية[٤٣].

كما لم تحصل أي تحالفات بين المرشحين كون الانتخابات ترميمية، فكان المرشحون في كل دائرة يتنافسون على مقعد واحد، فقد تم اعتبار كل قرية من القرى الثلاث دائرة انتخابية مستقلة، وكان على الناخب أن يختار مرشحاً واحداً فقط عن دائرته الانتخابية.

[٤٢] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ١٥): إعلان أسماء المرشحين لعضوية المجلس المحلي لبلدة تلعار

[٤٣] حصلت الجلسة في مبنى مجلس بلدة تلعار بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠، وحضرها بعض المرشحين وعدد من وجهاء المنطقة.

الانتخابات

تم إجراء الانتخابات يوم ٣ أكتوبر \ تشرين الأول عام ٢٠٢٠، وبعد إعلان انتهاء عملية الاقتراع تمام الساعة الخامسة عصراً تم إغلاق الصناديق بالشمع الأحمر، ثم تم تجميع كافة الصناديق من كل الدوائر الانتخابية في مبنى المجلس المحلي للبلدة، وتمت عملية الفرز من قبل اللجنة الانتخابية وبحضور المرشحين وفرق المراقبين من المجتمع المدني ومجموعة من الإعلاميين، حيث كان يتم فتح الصندوق أمام الجميع ويتم عد الأوراق الموجودة فيه ومطابقة العدد مع العدد المدون في محضر الصندوق، ومن ثم يقوم أحد أعضاء اللجنة بقراءة الاسم المدون في الورقة، ثم يتم احتساب عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح.

انتهت عملية الفرز حوالي الساعة الثامنة والنصف مساءً، حيث أعلن رئيس اللجنة الانتخابية النتائج الأولية للانتخابات، كما أعلن فتح باب تقديم الطعون وذكر وسائل التواصل التي ستستقبل الطعون، وحددت المدة بأربع وعشرين ساعة.

ووصل عدد الناخبين ضمن الانتخابات إلى ٦٩٠ ناخباً بنسبة مشاركة بلغت ٨١٪ من مجموع من حصلوا على بطاقات انتخابية، موزعين بالشكل التالي:

قرية عويلين:

بلغ عدد المقترعين في مركزي عويلين ٦٨ ناخباً (٣٨ سيدة \ ٣٠ رجل) توزعوا على الشكل التالي:

المرشح كمال لطيف حصل على ١٢ صوتاً
المرشح صالح ناصر حبيش حصل على ٥٥ صوتاً

كما تم إلغاء ورقة انتخابية واحدة كونها كانت فارغة

قرية تلعار شرقي

بلغ عدد المقترعين ٢٢٠ ناخباً توزعوا على الشكل التالي:

المرشح وليد مصطفى الحسن حصل على ٢١٦ صوتاً
المرشح علاء الدين جنيد لم يحصل على أي صوت

كما تم إلغاء أربع أوراق

قرية غرور:

بلغ عدد المقترعين ٤٠٢ ناخباً (١٥٦ رجل \ ٢٤٦ سيدة) توزعوا على الشكل التالي:

المرشح أحمد محمد طيب الياسين حصل على ١٧٦ صوت
المرشح محمد خير محمد علي الأيوب حصل على ١٧ صوت
المرشح مصطفى العبدالله المحمد المصطفى حصل على ١ صوت

المرشح حسن محمد المصطفى حصل على ٢٠٢ صوت
المرشح محمد حسين المصطفى حصل على ٢ صوت

كما تم إلغاء ٣ بطاقات (٢ بطاقة فارغة وبطاقة ملغاة)

الطعون

شكل مجلس محافظة حلب الحرة لجنة الطعون[٤٤]، المكونة من الأعضاء:

الأستاذ عمر طيجان رئيساً وهو عضو مجلس نقابة المحامين الأحرار في حلب
الأستاذ سروت باريش عضواً وهو محام مهجر من مدينة سراقب
الأستاذ محمد حربلية عضواً وهو محام مهجر من مدينة حلب

بعد فتح باب تقديم الطعون ومضي المدة المحددة لم يتم تقديم أي طعن، فقامت اللجنة الانتخابية بإعلان النتائج النهائية للانتخابات.

تعتبر هذه التجربة هي التجربة الأولى من نوعها في البلدة، وما يزال المجلس المحلي المنتخب على رأس عمله[٤٥].

الفصل الرابع: تجربة حرستا[٤٦]

تقع مدينة حرستا السورية شرق الشارع المتوجه من دمشق إلى حمص، وتبعد عن مدينة دمشق حوالي ٥ كم، وتتبع إدارياً لمحافظة ريف دمشق، أما من الناحية الإدارية فهي تابعة لدوما، ومدينة حرستا محاطة ببرزة، و القابون، وعربين، وقد جاوز عدد السكان ٨٨٨٠٠ نسمة[٤٧].

كانت حرستا من أوائل مدن الغوطة الشرقية التحاقاً بالثورة، ورغم قربها من العاصمة دمشق، إلا أن ذلك لم يؤخر شبابها عن نصرة درعا فكانت انتفاضتهم في شهر نيسان عام ٢٠١١ حين خرجوا بمظاهرة كبيرة قابلتها عصابات الأمن

[٤٤] تم تشكيل اللجنة من قبل مجلس محافظة حلب الحرة بالقرار رقم (٨) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠\٩\١٥

[٤٥] هذا يُخالف القانون ١٠٧ الذي يعتبر أن الجهة المخولة تشكيل لجنة الطعون لانتخابات البلدات هي محكمة الاستئناف

[٤٦] تم الاعتماد في هذا الفصل على المصادر التالية:

- صفحة المجلس المحلي لمدينة حرستا على موقع فيسبوك
- صفحة مجلس محافظة ريف دمشق على موقع فيسبوك
- تقرير مركز التطوير الإداري حول انتخابات حرستا

[٤٧] بلغ عدد سكان مدينة حرستا ٨٨٨١٦ نسمة حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٤

بإطلاق النار على المتظاهرين وتفريقهم، لاحقاً تم تحرير المدينة ومن ثم حصارها ضمن حصار الغوطة الشرقية، وتعرضت لأهوال القصف والحصار، حتى تم تهجير أهلها إلى الشمال السوري بعد سيطرة قوات النظام مع الجيش الروسي والميليشيات الإيرانية عليها في مارس \ آذار عام ٢٠١٨، وذلك ضمن حملتها على الغوطة الشرقية.

وكان الفصيل الأبرز في المدينة خلال فترة تحريرها هو لواء فجر الأمة، الذي انضم عام ٢٠١٧ إلى صفوف حركة أحرار الشام الإسلامية.

ومنذ تحرير المدينة تولت إدارة مدنية شؤونها، وتعددت طرق انتخاب هذه الإدارة من التوافق إلى الهيئة العامة إلى تجربة انتخابية عام ٢٠١٥، لتصل المدينة عام ٢٠١٧ إلى انتخابات حرة مباشرة.

ومع انتهاء دورة المجلس المحلي تم طرح فكرة إجراء انتخابات عامة، وتم دعم الفكرة من قبل مكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة للمجلس المحلي للاستمرار في الانتخابات العامة، بإجراءات أكثر تنظيماً من الدورة السابقة التي تمت من خلال الانتخابات العامة المباشرة أيضا بإجراءات بسيطة، ولم تحصل أي معارضة لإجراء العملية الانتخابية فقرار الانتخابات جاء من الأمانة العامة وفقاً للنظام الداخلي الذي تم إقراره.

التحضير للانتخابات

وجه المجلس المحلي المنتهية ولايته كتاباً للأمانة العامة برقم (٢٢٧) بتاريخ ٢٠١٧/٧/١، يعلمهم فيه بأن ولاية المجلس تنتهي بتاريخ ٢٠١٧/٨/٤، وعليه تم تشكيل اللجنة الانتخابية من قبل الأمانة العامة لمدينة دوما بموجب القرار رقم (١٢٠) بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٩[٤٨]، وكانت اللجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص هم:

١- القاضي عمر قاسم جامعي يحمل إجازة جامعية في الحقوق
٢- القاضي عمر الصويحي
٣- الأستاذ محمد صوفان

وتم اعتماد قانون الإدارة المحلية (١٠٧)، واللوائح التنظيمية المعتمدة من قبل وزارة الإدارة المحلية في الحكومة السورية المؤقتة، كناظم للانتخابات، كما تم تقسيم المرشحين إلى فئتين أساسيتين:

الفئة (أ) وهم المرشحون الذين يحملون شهادات جامعية، حيث يحق للناخب اختيار ٥ منهم
الفئة (ب) وهم المرشحون من غير حملة الشهادة الجامعية[٤٩]، حيث يحق للناخب اختيار ٤ منهم

ولم يتم منح بطاقات انتخابية، حيث تم إقرار اعتماد البطاقة الشخصية كوسيلة اثبات للشخصية ، وحدد النظام الداخلي مواصفات الناخبين بما يلي:

[٤٨] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ١٦): إعلان تشكيل اللجنة الانتخابية في مدينة حرستا

[٤٩] شملت الفئة (ب) حملة شهادة التعليم الأساسي أو الثانوي، أو حتى من غير حملة الشهادة الجامعية، من الفعاليات الشعبية المختلفة

- أن يكون بالغاً راشداً ومتمماً الثامنة عشر من عمره يوم الانتخاب
- أن يكون مسجلاً في قيود السجل المدني للمدينة أو مقيماً فيها لمدة تزيد عن خمس سنوات
- أن يمتلك الشرعية الأهلية والقانونية للانتخابات

وبسبب الظروف التي كانت سائدة في الغوطة وخوفاً من استهداف المراكز الانتخابية من قبل نظام الأسد، تم اعتماد مركزين انتخابين فقط في المدينة مركز للرجال وآخر للنساء، مع تخصيص مواصلات مجانية تقوم بنقل الناخبين من أحيائهم إلى المركز الانتخابي، أما عن مراقبة العملية الانتخابية تم تسمية أمناء الصناديق بالتعاون بين المجلس المحلي واللجنة الانتخابية، كما تواجد مراقبين عن مكتب التنمية المحلية ومركز التطوير الإداري.

وبعد أن بدأت اللجنة الانتخابية أعمالها أطلق المجلس المحلي حملة توعية للمواطنين بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية، وتم اعتماد شعارات خلال الحملة مثل (شاركي، البلد بلدك، هم البلد مسؤولية الكل..) لتشجيع الأهالي على المشاركة ذكوراً وإناثاً, وتم طباعة ونشر لافتات وملصقات وإعلانات بعضها ملونة وبعضها بالأسود والأبيض، لإعلام أهالي البلدة بالانتخابات واجراءاتها، وتحفيزهم على المشاركة وتم التنسيق مع خطباء المساجد لإعلام الناس بالانتخابات وتشجيعهم على ممارسة حقهم الانتخابي وحثهم عليه، إضافة لعقد اجتماعات مع الأهالي والفعاليات للتعريف بالمجلس وأعماله والتعريف بآلية الانتخاب، وتم عقد اجتماع ضم المرشحين ومكتب التنمية وأعضاء المجلس واللجنة الانتخابية لشرح العملية الانتخابية والإجابة عن الاستفسارات.

كما صل اجتماع تنسيقي مع الفصيل الموجود في المدينة، وكانت الأمانة العامة للمدينة تحظى بدعم من جميع القوى الفاعلة مدنية وعسكرية ويتمثل فيها الجميع.

حدد النظام الداخلي الذي تم إقراره من الأمانة العامة للبلدة شروط الترشح في المادة رقم (٧)[٥٠]،على الشكل التالي:

- أن يكون بالغاً راشداً ومتتماً للثلاثين من العمر ومن ذوي الشرعية الأهلية والقانونية
- أن يكون مقيدا بقيود السجل المدني لمدينة حرستا أو من سكان المدينة لمدة لا تقل عن العشر سنوات
- أن يكون مشهود له بالأمانة والسمعة الحسنة
- تحدد مواصفات المرشحين عن القائمة (أ) أن يكون حاصلاً على شهادة معهد على الأقل أو ما يعادلها

ترشح لانتخابات المجلس المحلي ٢٢ شخصاً ضمن الفئتين[٥١]، موزعين على الشكل التالي:

ضمن الفئة (أ) ترشح ٨ أشخاص كلهم رجال، وهم:

١- حسام عمر البيروتي
٢- خالد جمال عراط
٣- صالح أحمد يحيى
٤- قتيبة أحمد الريس
٥- محمد غبيس

[٥٠] المرفق الخامس: النظام الداخلي الذي أقرته الأمانة العامة لمدينة حرستا

[٥١] أنظر المرفق الأول – مرفق الوثائق، (الشكل ١٧): إعلان قبول اللجنة الانتخابية المرشحين في مدينة حرستا

٦- ياسر حسين حمزة

٧- منصور محمدعبد المولى

٨- محي الدين محمد حيدر

ضمن الفئة (ب) ترشح ١٤ شخصاً كلهم رجال، وهم:

١- مصطفى محمد خير يحيى

٢- لطفي محمد الحصوة

٣- محمد زهير محمد الحلبوني

٤- مازن محمود محروس

٥- أحمد خليل سلعس

٦- عمر مصطفى زيتون

٧- محمود محمد غبيس

٨- إحسان محفوض

٩- عمر حسن كماشة

١٠- سليمان خالد زيتون

١١- ياسين محمد ديب الشعار

١٢- حسين إبراهيم عمير

١٣- موفق محمود البرهمجي

١٤- حامد محمود المصري

الحملات الانتخابية والتحالفات

تم عقد جلسات حوارية بين السكان والمرشحين ضمن إحدى قاعات البلدة، وتم طباعة صور المرشحين وصور عن برنامجهم الانتخابي كدعاية لهم، وتم لصقها في الأماكن العامة ولم تحدث مناظرات بين المرشحين.

ولم يحصل أي تحالفات بين المرشحين وكانت المنافسة شديدة بين المرشحين حسب الفئة.

الانتخابات

جرت الانتخابات يوم ٢٠ أغسطس \ آب عام ٢٠١٧، وبعد إغلاق صناديق الاقتراع والانتقال إلى عملية فرز الأصوات بحضور المرشحين وبعض الضيوف المراقبين، مع مندوبين عن مجلس محافظة ريف دمشق، حيث تم فتح الصناديق

وعد الأوراق الانتخابية ومطابقتها مع قوائم الناخبين، وبعد عملية المطابقة تم فرز الأصوات بحسب كل ورقة ممهورة بختم اللجنة الانتخابية المعتمد، وبعد أربع ساعات ونصف تم الانتهاء من عملية فرز الأصوات وصدور النتائج الأولية.

بلغ عدد الناخبين في كلا المركزين ٦٠٠ ناخباً (٤٧٨ رجل \ ١٢٢ سيدة)، وتم استبعاد ورقتين غير ممهورتين في مركز الذكور، ليصبح عدد الأوراق المقبولة في مركز الذكور ٤٧٦ ورقة، أما أوراق مركز النساء فقد تم احتسابها جميعها، وقد حصل الفائزون في الانتخابات حسب الفئة على النتائج التالية:

الفئة أ:

١- حسام البيروتي ٣٠٣ صوتاً
٢- خالد عراط ٣٠٠ صوتاً
٣- صالح يحيى ٢٩٢ صوتاً
٤- قتيبة الريس ٢٧٦ صوتاً
٥- محمد غبيس ٢٥٦ صوتاً
٦- ياسر حمزة ٢٠٠ صوتاً
٧- منصور عبد المولى ١٨٦ صوتاً
٨- محي الدين حيدر ١٦٨ صوتاً

الفئة ب :

١- مصطفى يحيى ٢١٥ صوتاً
٢- لطفي الحصوة ٢١١ صوتاً
٣- محمد الحلبوني ١٦٣ صوتاً
٤- مازن محروس ١٦٢ صوتاً
٥- احمد سلعس ١٤٥ صوتاً
٦- عمر زيتون ١٤٤ صوتاً
٧- محمود غبيس ١٣٥ صوتاً
٨- احسان محفوض ١٣١ صوتاً
٩- عمر كماشة ١٢٦ صوتاً
١٠- سليمان زيتون ١٠٨ صوتاً
١١- ياسين الشعار ٩٨ صوتاً
١٢- حسين عمير ٨٤ صوتاً
١٣- حامد المصري ٧٢ صوتاً
١٤- موفق البرهمجي ٧٢ صوتاً

بقي المجلس عاملاً في المدينة حتى سقوطها بيد قوات النظام في مارس \ آذار عام ٢٠١٨، حيث تم تهجير أهلها إلى الشمال السوري، وانتهى مجلس حرستا المحلي المنتخب.

الفصل الخامس: تجربة جسرين[٥٢]

بلدة جسرين واحدة من بلدات الغوطة الشرقية تتبع إدارياً لمحافظة ريف دمشق، وتبعد عن مركز مدينة دمشق ٧ كم من جهة الشرق، حيث جاوز عدد سكانها ٩٤٠٠ نسمة[٥٣].

بدأ الحراك الثوري في البلدة مبكراً وكان على شكل مظاهرات طيارة، وكان بعض أبناء جسرين يشاركون في المظاهرات التي تنطلق في مدن وبلدات الغوطة، ثم شهدت ثورة جسرين منعطفاً مهماً مع بداية عام ٢٠١٢، حيث بدأت المظاهرات تخرج بشكل مكثف وبمشاركة أعداد كبيرة، ومع بداية مرحلة الحراك المسلح انخرط عدد كبير من أبنائها ضمن فصيل عسكري، ثم ما لبث هذا الفصيل أن انضم لفيلق الرحمن، تعرضت المدينة لقصف شديد وحصار خانق وارتقى المئات من أبنائها شهداء بعشرات المجازر التي ارتكبتها عصابات الأسد، وفي مارس \ آذار عام ٢٠١٨ كانت الحلقة الأخيرة من حلقات ثورة جسرين، عندما سقطت البلدة وتم تهجير أعداد كبيرة من أهلها إلى الشمال السوري.

وكانت المدينة تحت إدارة مدنية منذ تحريرها وحتى عام ٢٠١٧، إضافة إلى وجود مجلس أعيان يضم مختلف القوى الفاعلة في المدينة من مدنيين وعسكريين، وكان مجلس الأعيان هو الجهة التي تقوم بتشكيل المجلس المحلي بطريقة توافقية، حيث لم تشهد بلدة جسرين أية انتخابات منذ تحريرها، وبقي المجلس المحلي الذي تشكل بعد تحرير المدينة مستمراً في عمله فكانت هناك رغبة للتغيير، لدى الفعاليات المدنية في البلدة فجاءت فكرة إجراء انتخابات عامة في كامل المناطق في الغوطة الشرقية، ثم جاءت فكرة الانتخابات في البلدة من مجلس محافظة ريف دمشق، وحصل

---

[٥٢] تم اعتماد المصادر التالية في هذا الفصل:

- لقاء أجراه الباحث مع الدكتور أوس مبارك طبيب أسنان من فريق التنمية المحلية بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١١ عبر برنامج الواتس آب
- لقاء أجراه الباحث مع الدكتور سامر محمد خير درويش طبيب أسنان كان يعمل في المجال الطبي في مشافي البلدة بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٠ عبر برنامج الواتس آب
- تقرير مركز التطوير الإداري عن العملية الانتخابية
- صفحة المجلس المحلي لبدة جسرين على موقع فيسبوك
- صفحة المجلس المحلي لمهجري أبناء جسرين في الشمال السوري على موقع فيسبوك
- صفحة مجلس محافظة ريف دمشق على موقع فيسبوك

[٥٣] بلغ عدد سكان بلدة جسرين ٩٤٤٢ نسمة بحسب بيانات مكتب الإحصاء المركزي عام ٢٠٠٤

اجتماع بين أعضاء المجلس المحلي وفعاليات البلدة ووجهائها وأهل الرأي، وحصل اتفاق على إجراء انتخابات مباشرة لدورة عامي ٢٠١٧ – ٢٠١٨، ولم تشهد الفكرة رفضاً من أي من الأطراف في البلدة[٥٤].

التحضير للانتخابات

تم الاتفاق بين الجهات المدنية والوجهاء في البلدة على تشكيل اللجنة الانتخابية، وتم تكليفها بوضع نظام داخلي للمجلس، حيث تكونت اللجنة من أربعة أعضاء من فعاليات البلدة، وهم:

رقم	اسم	توصيف	مؤهلات
١	عدنان محمد وحيد الخطيب	رئيساً	مختار بلدة جسرين
٢	علاء إحسان هاشم	عضواً	محامي وضابط منشق
٣	بسام سالم قصيدة	عضواً	طالب جامعي \ موظف في دائرة السجل المدني
٤	أيمن زيدان التونسي	عضواً	رئيس الرابطة الفلاحية ومن وجهاء جسرين

وتم اختيار قانون الإدارة المحلية (١٠٧) واللوائح التنفيذية للإدارة المحلية، قانوناً ناظماً للانتخابات إضافة إلى اللائحة التنفيذية المعتمدة من قبل وزارة الإدارة المؤقتة، وذلك لانتخاب كامل أعضاء المجلس المحلي. ونظراً لصعوبة إجراء إحصاء حقيقي لمن يحق لهم الانتخاب في ظل ظروف القصف والحصار، لذلك تم الاكتفاء بحملة البطاقة الشخصية أو ما يعادلها لمنحهم البطاقة الشخصية، بحيث يكون من أبناء البلدة المسجلين على قيودها، وذلك ليتم منحه البطاقة الانتخابية، كما تم اعتماد مركزين انتخابيين (واحد للنساء وآخر للرجال)[٥٥].

---

[٥٤] لم تبدي الفصائل العسكرية أي ممانعة للعملية الانتخابية فقرار الانتخابات تم اتخاذه من قبل مجلس الأعيان والمجلس المحلي ومجلس الاعيان يمثل كل القوى في البلدة بما فيها القوى العسكرية

[٥٥] اعتمدت اللجنة مركزين انتخابيين هما:

مركز نساء (ثانوية جسرين للبنات) تقع في الشارع الجديد، الذي سمي أثناء الثورة (شارع حسين هرموش)

مركز رجال (ثانوية جسرين للبنين) تقع في الجهة الشمالية للبلدة

وقد تم اعتماد المركزين لسهولة الوصول إليهما من قبل الناخبين، ولكون المدرستين معروفتين للأهالي

وضم كل من المركزين الانتخابيين ٧ أشخاص[٥٦]، موزعين على الشكل التالي:

١- مسؤول إحصاء وتصديق مهمته التأكد من أهلية المرشح وتنظيم بطاقة انتخابية له

٢- شخصان كمدخلي بيانات مهمتهما إدخال البيانات ومزامنتها ومنع التكرار

٣- مساعد مهمته تسليم ورقة الاقتراع للناخب وشرح التعليمات ومساعدته إذا استدعت الضرورة (في حال كان الناخب أمي أو ضرير أو ضعيف النظر أومن ذوي الامتيازات الخاصة)

٤- موظف مهمته ختم البطاقة الانتخابية

٥- مراقب انتخابات عام مكلف من اللجنة الانتخابية

٦- مراقب صندوق مكلف من اللجنة الانتخابية

وخصصت طاولتان للناخب أُلصقت عليهما قائمة بأسماء الناخبين ومؤهلاتهم العلمية، كما قام مجلس محافظة ريف دمشق – مكتب الغوطة الشرقية بإرسال مراقبين ممثلين لمجلس المحافظة، إضافة إلى مراقبين من منظمات المجتمع المدني[٥٧].

وبعد تشكيل اللجنة الانتخابية تم اعتماد مركز لعملها وتم تحديد موعد فتح باب الترشح وموعد للانتخابات، وتم تعليق القرارات الصادرة على لوحة إعلانات المجلس ولوحات الإعلان في المساجد، كما تم التنسيق مع الخطباء لإعلام الناس

---

[٥٦] "في البداية لوحظ ضعف في تفهم الاجراءات من قبل الموظفين وحتى المرشحين ثم استدركت اللجنة الوضع وفسرت التعليمات الانتخابية وأعادت توزيع المهام بين الموظفين .المركز الانتخابي يضم /٧ /عناصر بشرية، موزعين على الشكل التالي مسؤول إحصاء وتصديق/عـ١ /مهمته التأكد من أهلية المرشح وتنظيم بطاقة انتخابية له، مدخل بيانات /عـ٢ /مهمتهما ادخال البيانات ومزامنتها ومنع التكرار، مساعد /عـ١ /مهمته تسليم ورقة الاقتراع للناخب وشرح التعليمات ومساعدته إذا استدعت الضرورة)في حال كان الناخب أ مي أو ضريراً ا أو ضعيف النظر أومن ذوي الامتيازات ً الخاصة(وموظف /عـ١ /مهمته ختم البطاقة الانتخابية ويضاف لما سبق مراقب انتخابات عام /عـ١ /مكلف من اللجنة الانتخابية و مراقب صندوق /عـ١ /مكلف من اللجنة الانتخابية .يوجد طاولتان مخصصتان للناخب ملصق عليهما قائمة بأسماء الناخبين ومؤهلاتهم العلمية." اقتباس من تقرير مركز التطوير الإداري

[٥٧] من منظمات المجتمع المدني التي شاركت هي:

- مكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة \ ٤ مراقبين
- مركز التطوير الإداري عبر مراقبين هما مدير المركز والمدير الإداري

إضافة إلى أربعة مراقبين آخرين وعدد كبير من الإعلاميين المحليين

بكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية، كما قام المجلس المحلي بحملة توعية تضمنت جلسات وملصقات وإعلانات لإعلام أهالي البلدة بالانتخابات وإجراءاتها، وتحفيزهم على المشاركة.

كما وضعت اللجنة الانتخابية أربعة شروط لاختيار المرشحين هي:

- أن يكون من أهالي بلدة جسرين قيداً
- أن يكون غير عسكري
- أن يكون غير محكوم
- المؤهل الدراسي: بالنسبة للمترشحين لمنصب رئيس المجلس أو عضوية المكتب التنفيذي -وعددهم أربعة- أن يكون من حملة الشهادة الجامعية

  بالنسبة للمرشحين لعضوية المجلس والبالغ عددهم ستة أعضاء يُفضل أن يكون من حملة الشهادة الثانوية فما فوق

واعتمدت اللجنة نموذجاً يتم تعبئته من قبل المرشح ويتم تقديمه للجنة في مكتبها في المجلس المحلي للبلدة، حيث تقدم ٢٧ شخصاً بطلبات ترشح، إلا أن ثلاثة منهم تم استبعادهم، أما المرشحون المقبولون فهم:

١- أحمد محمد عبد الغني درويش مهندس ميكانيك
٢- بشار بسام البشاش مهندس ميكانيك
٣- بهاد الدين أحمد هاني النبكي شهادة ابتدائية
٤- رضوان كامل النبكي شهادة ابتدائية
٥- سمير عمر درويش شهادة ابتدائية
٦- صلاح سالم النبكي شهادة ابتدائية
٧- ضياء محمد خير درويش دبلوم تأهيل تربوي و طالب ماجستير لغة فرنسية
٨- عادل محمد درويش مهندس طاقة
٩- عبد الرحمن بشير كبوش سنة ثالثة هندسة ميكانيك
١٠- عبد الرحمن محمد سالم درويش معهد متوسط محاسبة

١١- عبد المعطي محمد تقي درويش سنة رابعة حقوق

١٢- عصام محمود درويش شهادة ابتدائية

١٣- علاء عبدو درويش معهد متوسط كهرباء

١٤- عمار محمود درويش كلية الشريعة

١٥- مازن محمد صباح عبد السلام مهندس غزل و نسيج

١٦- محمد حسن اسماعيل درويش شهادة ابتدائية

١٧- محمد سلام أحمد اسكندر كلية تجارة و اقتصاد

١٨- محمد شاكر اللبان كلية الشريعة

١٩- محمد عبد المالك الحمصي مهندس اتصالات

٢٠- محمد محمد أمين هاشم معهد متوسط لغة عربية

٢١- معتز وليد درويش شهادة ثانوية

٢٢- وائل محمد رضوان درويش سنة ثانية معهد إلكترون

٢٣- وليد خليل التونسي مهندس مدني

٢٤- ياسين محمد الخطيب سنة ثالثة هندسة ميكانيك

حملات انتخابية وتحالفات

لم يكن هناك حملات انتخابية وإنما كان الأمر جلسات عامة يعقدها المرشح مع الناس، وساهم في ذلك كون الأهالي يعرفون المرشحين بشكل كامل ويعرفون إمكاناتهم وشهاداتهم، ولم تسجل تحالفات معروفة بين المرشحين

الانتخابات

حدثت الانتخابات يوم ٧ أكتوبر \ تشرين الأول عام ٢٠١٧ ، وبعد انتهاء العملية الانتخابية تم إغلاق الصندوقين ونقلهما إلى غرفة معدة لعملية الفرز ومجهزة بسبورة في مبنى المجلس المحلي للبلدة, وانتظرت اللجنة حوالي نصف ساعة لحضور أكبر عدد ممكن من المرشحين والمراقبين، ثم باشرت عملية الفرز بشكل يدوي وباستخدام السبورة.

وبلغ إجمالي الناخبين في المركزين ٤٢٣ ناخباً (٣٢٧ رجل \ ٩٦ سيدة)، وقد توزعت الأصوات بين المرشحين على الشكل التالي:

أحمد محمد عبد الغني درويش حصل على (٢٨٢) صوتاً

بشار بسام البشاش حصل على (٢٤٧) صوتاً

بهاد الدين أحمد هاني النبكي حصل على (٣٦) صوتاً

رضوان كامل النبكي حصل على (٤٥) صوتاً

سمير عمر درويش حصل على (٢٢٦) صوتاً

صلاح سالم النبكي حصل على (١١٤) صوتاً

ضياء محمد خير درويش حصل على (٢٧٦) صوتاً

عادل محمد درويش حصل على (٣٧٥) صوتاً

عبد الرحمن بشير كبوش حصل على (٧٢) صوتاً

عبد الرحمن محمد سالم درويش حصل على (١٢٥) صوتاً

عبد المعطي محمد تقي درويش حصل على (٢٤١) صوتاً

عصام محمود درويش حصل على (٧٦) صوتاً

علاء عبدو درويش حصل على (١٨١) صوتاً

عمار محمود درويش حصل على (١٨٥) صوتاً

مازن محمد صباح عبد السلام حصل على (٧٣) صوتاً

محمد حسن اسماعيل درويش حصل على (٥٠) صوتاً

محمد سلام أحمد اسكندر حصل على (١٩٤) صوتاً

محمد شاكر البان	حصل على (٢٥٢) صوتاً
محمد عبد المالك الحمصي	حصل على (٢٥٣) صوتاً
محمد محمد أمين هاشم	حصل على (١٦٣) صوتاً
معتز وليد درويش	حصل على (١٠٨) صوتاً
وائل محمد رضوان درويش	حصل على (٦٩) صوتاً
وليد خليل التونسي	حصل على (٣٤٣) صوتاً
ياسين محمد الخطيب	حصل على (٩٣) صوتاً

الطعون

لم يتم تقديم أي طعن، وبقي المجلس المنتخب عاملاً في المدينة حتى تمكن قوات النظام مدعومة من القوات الروسية والميليشيات الإيرانية من السيطرة على المنطقة في مارس \ آذار عام ٢٠١٨، حيث تم تهجير أهالي المنطقة للشمال السوري، وانتهى مجلس جسرين المحلي.

الفصل السادس: تجربة سقبا[٥٨]

تقع مدينة سقبا في غوطة دمشق الشرقية، وتتبع إدارياً محافظة ريف دمشق، حيث تقع شرقي مدينة دمشق على بعد ٦ كم منها، حيث جاوز عدد سكان المدينة ٢٥٦٠٠ نسمة[٥٩].

انخرطت المدينة مبكراً ضمن الحراك الثوري بعد انطلاق الثورة السورية، حيث شارك أبناؤها في المظاهرات ومن ثم في معارك تحرير الغوطة الشرقية أواخر العام ٢٠١٢، وحوصرت ضمن حصار الغوطة الشرقية متعرضة للقصف

[٥٨] تم الاعتماد في هذا الفصل على المصادر التالية:

- لقاء أجراه الباحث مع الدكتور أوس مبارك بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٢ عبر برنامج واتس أب
- تقرير مركز التطوير الإداري حول انتخابات سقبا
- صفحة المجلس المحلي لبلدة سقبا على موقع فيسبوك
- صفحة مجلس محافظة ريف دمسق على موقع فيسبوك

[٥٩] بلغ عدد سكان مدينة سقبا ٢٥٦٩٦ نسمة بحسب بيانات مكتب الإحصاء المركزي عام ٢٠٠٤

والتجويع، وبقيت كذلك حتى حملة تهجير الغوطة الشرقية مارس \ آذار عام ٢٠١٨، حيث تهجر سكان المدينة شأنهم في ذلك شأن جل قاطني الغوطة الشرقية إلى الشمال السوري.

انخرط عدد من أبناء المدينة في العمل الثوري المسلح، وانتهى جل هؤلاء ضمن فصيل فيلق الرحمن، الذي بات التشكيل الأساسي في المدينة ومحيطها.

كانت المدينة تدار من قبل كيانات حكم محلي مدنية يتم تشكيلها توافقياً أو من قبل الهيئة العامة، وكان هناك عرف غير مكتوب بعدم مشاركة العسكريين بالشؤون التنفيذية في المدينة.

مع العلم أن الأمانة العامة في بلدة سقبا يتم تشكيلها توافقياً من قبل كافة القوى الفاعلة في البلدة، وتضم ٦٠ شخصاً، إلا أن اللجنة الانتخابية ضمن الأمانة العامة ارتأت توسيع الشرعية التمثيلية للمجلس، ولم تجد اللجنة الانتخابية أي معارضة لعملها من أي جهة عسكرية كانت أو مدنية، فقرار إجراء الانتخابات صدر عن جهة كانت تمثل الجميع عسكرين ومدنيين.

التحضير للانتخابات

تم تشكيل اللجنة الانتخابية من قبل الأمانة العامة للبلدة، وكانت مؤلفة من أربعة أشخاص[٦٠]، حيث قامت اللجنة الانتخابية بوضع قانون ولوائح تنظيمية خاصة بانتخاباتها، وأقرتها الأمانة العامة للمدينة، وتم اختيار نظام انتخابي يتم فيه الترشح لمكتب محدد فقط، والمكاتب التي جرى الترشح لها هي: (مكتب الرئيس - مكتب العلاقات العامة - المكتب الاغاثي - المكتب الخدمي - المكتب الزراعي)، إضافة إلى المكتب التعليمي الذي اشترط أن يتم انتخاب رئيسه من قبل المعلمين، وكذلك المكتب الطبي الذي اشترط أن يتم انتخابه من قبل الأطباء في المدينة، والمكتب الشرعي الذي سيتم تعيين رئيسه من قبل ملتقى أهل العلم الذي يجمع كافة الشرعيين في المدينة.

كما حدث اجتماع مع العسكريين في المدينة والذين لم يبدوا أي اعتراض على حدوث الانتخاب.

تم وضع معيار واحد لمن يحق لهم الاقتراع، وهو أن يكون الناخب قد بلغ سن الحادي والعشرين من عمره، فضلاً عن كونه من سكان سقبا، ولم يحصل إحصاء رسمي لمن يحق لهم الاقتراع، ولم يتم إصدار بطاقات انتخابية لذلك لم يكن معروفاً عدد من يحق لهم الاقتراع، وتم تعليق جداول بأسماء من يحق لهم الانتخاب، حيث تم الاعتماد على قوائم الشطب التي كانت معلقة في المراكز، وتم اعتماد ٨ مراكز غطت كامل قطاعات المدينة.

[٦٠] من أعضاء اللجنة الانتخابية المشكلة: (أنس الكرش - فادي هارون)

وقام مكتب التنمية المحلية لدعم المشاريع الصغيرة بنشر لافتات تتحدث عن العملية الانتخابية، كما تم نشر قرارات اللجنة الانتخابية عن طريق المعرفات الرسيمة لمجلس المدينة، وعن طريق وسائل التواصل العامة كصفحة مركز سقبا الاعلامي وغيره من المراكز الإعلامية العاملة في المدينة.

وتم وضع عدة معايير لقبول المرشحين للانتخابات:

- أن يزيد عمر المرشح على ٢٨ عاماً
- أن يكون غير مدان بجرم شائن في القضاء
- أن يكون من المعروفين بانحيازهم للثورة
- بالنسبة للمترشحين لرئاسة المجلس أن يكون حاصل على شهادة ليست أقل من معهد متوسط

وكان المرشحون حسب المكاتب هم:

مكتب الرئيس: ١- الأستاذ علاء خميس ٢- الاستاذ علاء عبيد مكتب العلاقات العامة: ١- فراس عبيد ٢- محمد البشاش المكتب الاغاثي: ١- علاء الدين السن ٢- أحمد رضي ٣- محمد فواز عبيد ٤- محمود الترك ٥- أنس القوتلي	المكتب الزراعي: ١- عبد الإله شاغوري المكتب الخدمي: ١- منصور عبيد ٢- أنس قدورة ٣- محمد فارس حلاق ٤- محمد أديب حرحش ٥- محمد عرفان عرنوس ٦- أحمد دياب الكرش ٧- عمر الدقي

الحملات الانتخابية والتحالفات

قام بعض المرشحين بتعليق إعلانات طرقية وإجراء جلسات حوارية، ولم يحصل أي تحالفات بين المرشحين

الانتخابات

جرت انتخابات مدينة سقبا يوم ٢٥ يوليو \ تموز عام ٢٠١٧، وبعد انتهاء الانتخابات تم تجميع كافة الصناديق في مقر المجلس المحلي لبلدة سقبا، حيث تمت عملية الفرز بحضور اللجنة الانتخابية والمرشحين وجمع غفير من الإعلاميين والمراقبين المحليين، وبلغ عدد الناخبين ٦٠٣ ناخباً (٤٧٩ رجل \ ١٢٤ سيدة)، أما الناجحون في الانتخابات فهم:

١- المهندس ياسر عبيد – رئاسة المجلس
٢- مساعد المهندس منصور عبيد – المكتب الخدمي
٣- علاء السن – المكتب الإغاثي
٤- ليسانس الاقتصاد محمد البشاش – مكتب العلاقات العامة
٥- الطبيب البيطري عبد الإله الشاغوري – المكتب الزراعي
٦- الدكتور سامي الشيخ – المكتب الطبي
٧- الشيخ تيسير السن – المكتب الشرعي
٨- الأستاذ أحمد ضبيان[٦١] – المكتب التعليمي

الطعون

شكلت الأمانة العامة للبلدة لجنة طعون، وتم تقديم طعن على انتخابات المكتب التعليمي بسبب استبعاد بعض المدارس الخاصة، وبعد أن نظرت لجنة الطعون في الطعن المقدم، قررت قبوله وتسجيل المعلمين في المدارس الخاصة على قوائم الناخبين.

تسلم المجلس المحلي مهامه حتى احتلال الغوطة الشرقية من قبل قوات النظام مدعومة بالقوات الروسية والميليشيات الإيرانية، حيث حدث حينها تهجير أهالي الغوطة إلى الشمال السوري، لينتهي بذلك مجلس مدينة سقبا المنتخب.

الفصل السابع: تجربة عربين[٦٢]

هي مدينة في الغوطة الشرقية تعتبر ثاني أكبر مدنها وتتبع إدارياً لمحافظة ريف دمشق، حيث جاوز عدد سكانها ٤٤٩٠٠ نسمة[٦٣]، وتبعد ٧ كم إلى الشمال الشرقي من مدينة دمشق.

---

[٦١] حصل الأستاذ أحمد ضبيان على ١٣٢ صوتاً من إجمالي ٢٤٥ عاملاً في السلك التعليمي شاركوا في التصويت

[٦٢] تم الاعتماد في هذا الفصل على المصادر التالية:

- صفحة المجلس المحلي لمدينة عربين على موقع فيسبوك
- لقاء أجراه الباحث مع السيد عبد الكريم الناعم رئيس المجلس المحلي لبلدة عربين بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٥ عبر برنامج واتس أب
- محضر جلسة (التجربة الانتخابية لبلدة عربين) التي نفذها فريق مبادرة المشاركة السياسية عبر منصة زوم بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٥

تحررت المدينة عام ٢٠١٢، وتشكلت فيها لجان ومؤسسات ثورية بديلة للمؤسسات التي سحبها النظام، ثم حوصرت المدينة ضمن حصار الغوطة، حتى تم تهجير أهلها منها ضمن حملة تهجير الغوطة في مارس \ آذار عام ٢٠١٨.

بعد تحرير المدينة قامت الفعاليات الثورية بتشكيل مجلس محلي على مبدأ التوافق، ثم بدأت الفكرة تتطور وأصبحت الهيئة العامة للمدينة تقوم بانتخاب المجلس المحلي على أن يتم تمثيل جميع الفعاليات الموجودة في المدينة، على أساس المؤهل العلمي والخبرة في العمل.

جاء المجلس الأول تلبية لدعوة المجلس الوطني والائتلاف الذي دعا منذ البداية لتشكيل مجالس محلية في المناطق المحررة، ثم كان المجلس عند كل نهاية دورة من دوراته يعمل إلى دعوة الناشطين الثوريين الذين يعملون على إعادة تشكيل مجلس محلي جديد

كانت الانتخابات عادة تجري عبر هيئة ناخبة تتشكل من الأشخاص الثوريين الفاعلين والعاملين في المؤسسات الثورية الطبية والتعليمية والقضائية والشرعية وغيرها..، ولم تكن فكرة الانتخابات تلق معارضة من أي من الفعاليات الثورية أو تشكيل المدينة العسكري الرئيسي "فيلق الرحمن".

التحضير للانتخابات

لكن في الدورة قبل الأخيرة عام ٢٠١٦ حصلت انتخابات عامة، لكن لم تحصل مثلها في الدورة اللاحقة، وتشكلت اللجنة الانتخابية من مجموعة ناشطين عملوا على إعداد ورقة بمثابة دستور للانتخاب، حيث تم تشكيلها من خلال اجتماع المجلس المحلي مع القوى الثورية، والذين توافقوا على تسمية لجنة منظمة للانتخابات، والتي قامت بوضع شروط المرشحين وتوصيف المجلس وشروط الرئيس ونائبه ومدة المجلس وجدول الزمني للانتخابات وطريقة التصويت.. إلخ، حيث تم اختيارهم من ذوي الخبرة وممن يعملون ضمن المؤسسات الثورية، وممن لديه خبرة في أعمال المجالس (مهندس وعضو سابق في المجلس المدني للبلد ومحامي وإعلامي..)

في كل التجارب السابقة كان يتم الاستئناس بالقوانين والخبرات القديمة مع مراعاة الوضع القائم في البلد، ثم صار يؤخذ القانون الذي اعتمدته وزارة الإدارة المحلية في الحكومة المؤقتة (القانون ١٠٧) مع اللوائح التنفيذية المرافقة له.

وكان يتم انتخاب مجلس الأمانة العامة وعددهم كما هو محدد في قانون الإدارة المحلية ٢١ شخصاً، وهم بدورهم ينتخبون أعضاء المكتب التنفيذي الذي ينتخب رئيساً للمجلس.

عندما كانت الانتخابات انتخابات هيئة عامة كانت تتألف من المؤسسات الثورية العاملة، حيث يجتمع عدد من كل مؤسسة بشكل نسبة وتناسب مع عدد العاملين فيها ليجتمع العدد المطلوب في الهيئة الناخبة، وذلك ضمن مركز انتخاب وحيد، أشرفت عليه هيئة الرقابة والتفتيش واللجنة المنظمة للانتخاب، مع وجود مراقبين من منظمات المجتمع

---

[٦٣] بلغ عدد سكان المدينة حسب بيانات مكتب الإحصاء الرسمي عام ٢٠١٤، ٤٤٩٣٤ نسمة

المدني ومندوبين عن مجلس محافظة ريف دمشق. وكان يتم الاعلان عن الانتخابات عن طريق الصفحات والمنشورات وقنوات التواصل والإعلانات الورقية المنتشرة في المساجد والأماكن العامة.

معايير اختيار المرشحين

- أن يكون من أهالي عربين
- أن يكون عمره قد تجاوز ٢٥ عاماً
- أن يكون حسن السيرة والسلوك
- أن يكون غير محكوم بجرم شائن
- أن يكون له خبرة في العمل الثوري
- أن يتجاوز مقابلة (في حال إجرائها)

كما كان يشترط في من يترشح للرئاسة أن يقدم مشروع انتخابي، وقد تم رفض بعض المرشحين لمخالفة الشروط.

الحملات الانتخابية والتحالفات

لم يكن متاحاً إقامة حملات وخيم انتخابية بل كانت الأمور أبسط من ذلك، وقد يلجأ المرشح لمن يدعمه ويزكيه لدى المؤسسة التي يترشح عنها، كما لم تشهد انتخابات المجلس تحالفات ظاهرة وعلنية، فغالباً ما كانت تعاني الانتخابات من برود، ولم يصل عدد المرشحين إلى أكثر من ٣٠ مرشحاً، وهو أمر لا يستوعب حصول قوائم ترشيح.

كانت البلد تتمتع بنوع من فصل السلطات، وكان العسكريون يدفعون ببعض الأشخاص ويدعمونهم مستخدمين نفوذهم ولو بشكل بسيط.

وقد حدث عام ٢٠١٦ أن تدخل أحد الفصائل للتحكم في سير وشروط الانتخاب، لكن اللجنة المنظمة كانت تستند إلى قوة المدنيين والمؤسسات المدنية، فلم يؤثر ذلك بشكل كبير على سير العمل.

الانتخابات

حسب قوائم السجل المدني وبسبب ظروف الحرب وهجرة بعض أهلها، فقد انخفض عدد من يحق له الانتخاب إلى ١١ ألفاً ممن هم ضمن السن القانوني فوق ١٨ عاماً، وذلك في حالة الانتخابات العامة، أما عندما نتحدث عن انتخابات هيئة ناخبة فالعدد (٥٠٠ – ٦٠٠)، وهذا يحدده نسبة العاملين في المؤسسات الثورية في البلد، حيث ترسل كل مؤسسة نسبة من عدد أعضائها للانتخاب.

في الانتخابات العامة التي تعتبر أول انتخابات مفتوحة في الغوطة الشرقية -وفي سوريا- بتاريخ ١٢ يناير \ كانون الثاني عام ٢٠١٦، كان عدد المنتخبين (٥٠٠ – ٦٠٠) ناخباً، يحق لكل منهم انتخاب ٢١ عضواً على الأكثر، حيث انتخبوا ٢١ عضو أمانة عامة، وحصل أعلى مرشح على ما يقارب ٤٠٠ صوتاً، حيث تم الفرز عبر لجنة فرز تحت إشراف هيئة الرقابة والتفتيش، وبحضور المراقبين والإعلاميين والمرشحين.

الفصل الثامن: تجربة دوما[٦٤]

تعتبر مدينة دوما عاصمة الغوطة الشرقية وكبرى مدن محافظة ريف دمشق، وتقع شمال شرق مدينة دمشق بحوالي ١٢ كم، حيث جاوز عدد سكانها ١١٠٨٠٠ نسمة[٦٥].

انخرطت المدينة مبكراً في الحراك الثوري، وتدرجت في العمل الثوري وصولاً إلى العمل المسلح وتحريرها في نوفمبر \ تشرين الثاني عام ٢٠١٢، وبقيت محررة حتى تمكنت قوات النظام بدعم الجيش الروسي والميليشيات الإيرانية من السيطرة عليها في أبريل \ نيسان عام ٢٠١٨، حيث تم تهجير ما يقارب ال٢٠ ألف من قاطنيها بعد احتلالها.

بعد تحرير المدينة تخلى النظام عن تقديم كافة الخدمات فيها، وأصبحت حواجز الأمن تحيط بها من كل جانب، وهو ما دفع عدداً من الناشطين وعلى رأسهم الشهيد أبو عدنان فليطاني لتأسيس مجلس لإدارة خدمات المدينة، حيث اتفق على تسميته حينها "المجلس المحلي"، وذلك في شهر سبتمبر \ أيلول عام ٢٠١٢، حيث ركزت اجتماعات التأسيس على منحيين أساسيين:

١- ضبط فوضى السلاح حيث تشكلت العديد من المجموعات التي كان هدفها في البداية حماية المتظاهرين، قبل أن يتطور عملها لاحقاً إلى مهاجمة الحواجز العسكرية المحيطة بالمدينة
٢- افتتاح المدارس في المدينة

تكللت هذه الجهود في اجتماع في الجامع الكبير حضره بعض ممثلي الفصائل وفعاليات من المدينة، وكان الحضور حوالي ٢٠٠ إلى ٢٢٥ شخص، وتم فيه انتخاب مجلس مؤلف من ٢٥ عضواً، إضافة إلى انتخاب ٥ أعضاء رقابة وتفتيش، لكن ظروف التحرير التي بدأت بعد حوالي ٤٠ يوم من هذه الانتخابات أجبرت الغالبية على النزوح، ليعود جزء من أعضاء المجلس المنتخب بعد تحرير المدينة، وتم استكمال النقص من الهيئة العامة

بعد تحرير المدينة كان الهاجس الأكبر لدى الثوار والناشطين هو تأسيس إدارة مدنية، وأمام الظروف الصعبة ومحاولة العسكريين فرض هيمنتهم على الحياة المدنية كان العمل شاقاً للغاية، واستمر حوالي عام كامل لحين انتخاب أول إدارة مدنية بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢، حيث تم الانتخاب بطريقة الكتل الاختصاصية والتي تم إقرارها في النظام الداخلي، الذي

---

[٦٤] تم الاعتماد في هذا الفصل على المصادر التالية:

- تقرير مركز التطوير الإداري عن العملية الانتخابية في مدينة دوما
- لقاء أجراه الباحث مع الاستاذ أحمد طه من أهالي مدينة دوما
- صفحة المجلس المحلي لمدينة دوما على موقع فيسبوك

[٦٥] بلغ عدد سكان مدينة دوما ١١٠٨٩٣ نسمة، بحسب بيانات مكتب الإحصاء المركزي في سوريا عام ٢٠٠٤

توافقت عليه معظم الفعاليات الشعبية والقوى الثورية المدنية في مدينة دوما، وترافق انتخاب المجلس بانتخاب هيئة الرقابة والتفتيش ضمن صندوق انتخابي مستقل، وأشرفت تلك اللجنة على الانتخابات.
وفي أول اجتماع للمجلس تم انتخاب رئاسة المجلس وبقية أعضاء المكتب التنفيذي الـ٩، ثم توالت العملية لتصبح آلية الانتخاب عن طريق الكتل التخصصية هي الآلية المعتمدة لانتخاب المجلس المحلي للمدينة.

قبل العام ٢٠١٧ حدثت عدة تجارب انتخابية في المدينة ولكن بطرق مختلفة منها التوافقي ومنها انتخابات الهيئة العامة، وصولاً إلى إقرار نظام الانتخاب عن طريق الكتل التخصصية، ومع انتهاء ولاية المجلس وبناء على أحكام النظام الداخلي تم إقرار إجراء انتخابات.

ويعتبر جيش الإسلام هو التشكيل العسكري المركزي والأبرز في مدينة دوما.

التحضير للانتخابات

بناء على أحكام النظام الداخلي ومع انتهاء ولاية المجلس المحلي في المدينة، وضمن جلسة استثنائية للمجلس، تم إقرار مخاطبة الجهات والمؤسسات الفاعلة في المدينة لترشيح مندوبيهم لعضوية لجنة الانتخابات، وبعد ورود الترشيحات اجتمع المجلس المحلي وأقر اختصاصات اللجنة الانتخابية وهم:

١- قاضي الجنايات منتدب من القضاء رئيساً
٢- طبيب منتدب من الجهات الطبية والصحية في المدينة
٣- عضو منتدب من مجلس الأهالي
٤- عضو منتدب عن العلاقات العامة
٥- عضو منتدب عن القطاع التعليمي

وتم اعتماد النظام الداخلي للمجلس والذي تم إقراره من قبل القوى الفاعلة في المدينة كناظم للانتخابات[٦٦]، حيث تألف النظام من ٣٢ مادة موزعة على خمسة أبواب، تتضمن تفصيلاً كاملاً لهيكلية المجلس والتوصيف الوظيفي لكل مكتب وطريقة الانتخاب وتوزيع المقاعد وغيرها من التفاصيل.

حيث تجري الانتخابات وفق النظام الداخلي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم انتخاب الهيئة العامة والمرشحون هنا هم من الكتل التخصصية في المدينة، وكان هناك عدد مقاعد لكل كتلة اختصاصية، وبعد انتخاب الهيئة تجتمع وتنتخب المجلس المحلي، وعدد أعضائه ٢٥ عضواً عن طريق الاقتراع السري المباشر.

وتقسمت المكاتب بين الكتل في المدينة على الشكل التالي:

[٦٦] المرفق السادس: النظام الداخلي لمجلس مدينة دوما المحلي

١- مهندسين من كافه الاختصاصات ٧ أعضاء
٢- وجهاء و فعاليات شعبية ٤ أعضاء
٣- محاسبين واداريين ٣ أعضاء
٤- حقوقيين وشرعيين عضوان
٥- خبير سجل عقاري عضوان
٦- لجان احياء عضوان
٧- خبير زراعي عضوان
٨- خبير صحي عضو واحد
٩- خبير تعليمي عضو واحد
١٠- مساعد فني عضو واحد

المرحلة الثانية: يقوم المجلس المحلي بانتخاب أعضاء المكتب التنفيذي وهم ٩ أعضاء (رئيس ونائب وأمين سر و٦ أعضاء آخرين)، إضافة إلى انتخاب أعضاء لجنة الرقابة.

تم وضع جدول زمني للعملية الانتخابية للهيئة الناخبة على الشكل التالي :

١- الاثنين ٢٠١٧/١٠/١٦ فئة المهندسين - الأطباء – إدارة ومحاسبة – مساعد فني
٢- الثلاثاء ٢٠١٧/١٠/١٧ فئة المعلمين – المهندسين الزراعين – البيطريين
٣- الأربعاء ٢٠١٧/١٠/١٨ فئة الحقوقيين – الشرعيين – العقاريين – معهد الإدارة
٤- الخميس ٢٠١٧/١٠/١٩ فئة الفعاليات الشعبية و الاجتماعية -

كانت الهيئة الناخبة فيما سبق تتألف من ١٢٥ ثم تم زيادة العدد إلى ١٥٥، ويتم توزيع المقاعد في الهيئة الناخبة بين الكتل التخصصية على الشكل التالي:

١- مهندسون من كافة الاختصاصات ٣٣ عضواً
٢- إدارة أعمال ومحاسبة ١٤ عضواً
٣- مجاز و خبير عقاري ١٣ عضواً
٤- مجاز زراعي و بيطري ١٢ عضواً
٥- مجاز تعليمي ١٢ عضواً
٦- مجاز صحي وطبي ١١ عضواً
٧- مجاز حقوقي ٧ أعضاء
٨- مجاز شرعي ٧ أعضاء
٩- مساعد فني ٧ أعضاء

١٠- فعاليات شعبية واجتماعية ٣٩ عضواً

تم الاقتراع في مقر المجلس المحلي (مقر المالية سابقاً في بناء الجامع الكبير)، وتم دعوة عدد من منظمات المجتمع المدني إضافة إلى وسائل الإعلام.

دامت انتخابات الهيئة العامة ٤ أيام وفق جدول زمني تم وضعه سابقاً، وذلك لتسهيل العملية الانتخابية.

وبعد اعتماد أسماء اللجنة الانتخابية، قامت اللجنة بمخاطبة المؤسسات الرسمية التي تتشكل منها الهيئة العامة بكتب رسمية، وطلبت منها تقديم مرشحيها وقوائم الناخبين لديها، وكان يتم تعليق تلك القوائم في غرفة في المجلس المحلي مخصصة لذلك، إضافة إلى نشر بعض اللوحات الطرقية تشجع على المشاركة في الانتخابات، كما تم إجراء جلسات حوارية لشرح إجراءات الترشح و الانتخاب.

كل أعضاء الهيئة الناخبة يحق لهم الترشح، وقد عرَّف النظام الداخلي للمجلس وتعديلاته كل اختصاص من الاختصاصات على الشكل التالي:

١- مهندسون: وهو شخص يحمل إجازة هندسية في أحد التخصصات الهندسية عدا الهندسة الزراعية
٢- إدارة الاعمال والمحاسبة: وهو شخص يملك شهادة كلية أو معهد متوسط اختصاص اقتصاد أو محاسبة.
٣- مجاز خبير قانوني: وهو شخص مجاز عقاري بشهادة رسمية
٤- مجاز زراعي و بيطري: وهو شخص يملك شهادة كلية أو معهد في كلية الزراعة أو البيطرة
٥- مجاز صحي وطبي: شخص يملك شهادة كلية أو معهد متوسط في المجال الطبي، ويشمل طبيب عام - طبيب أسنان - صيدلة - مخبري طبي
٦- مجاز تعليمي: كل شخص حاصل على شهادة كلية أو معهد في مجال التعليم أو أي شخص يحمل ثانوية عامة ولديه خبرة في المجال التعليمي لا تقل عن ثلاث سنوات
٧- مجاز حقوقي: هو كل شخص تخرج من كلية الحقوق
٨- الشرعي: هو شخص يملك اجازة في الشريعة الاسلامية أو معهد شرعي أو يمتلك شهادة ثانوية ولديه خبره بالعمل الدعوي لا تقل عن ثلاث سنوات
٩- مساعد فني كل خريج معهد هندسي فني من كافة الاختصاصات الهندسية (مدني – كهرباء - ميكانيك – الكترون) عدا المعهد الزراعي والبيطري، على أن لا يكون مسجلاً في فئة أخرى.
١٠- فعاليات شعبية واجتماعية، وهي معرفة على الشكل التالي:

- بالنسبة للهيئة العامة ٢٢ عضو يتم انتخابهم من قبل لجان الأحياء، والتي كان عددها ٢٢ حياً، شريطة وجودهم قبل آخر هيكلة للأحياء وتسلم لائحة بالأسماء اصولاً قبل الإعلان عن الانتخابات.
- عضوان عن جمعية تجار سوق الهال وجمعية تجار سوق الحبوب وجمعية تجار سوق الجلاء وتوابعه والصرافة والصاغة وأية جمعية تجارية مرخصة من المجلس المحلي.
- عضو واحد عن رابطة الفلاحين \ عضو واحد عن الرياضيين \ عضو واحد عن ذوي الاحتياجات الخاصة (إعاقة حركية فقط).
- ٥ أعضاء تكون من الشخصيات الاعتبارية في المدينة لم تمثل في أي من الفئات السابقة، ويتم انتخابهم من قبل لجان الأحياء.

الحملات الانتخابية والتحالفات

لم توجد حملات انتخابيه بالمعنى الدقيق للكلمة، لكن لوحظ وجود كتلتين تنافستا داخل الهيئة العامة، إحدى هاتين الكتلتين كانت مدعومة من جيش الإسلام، ولم تمانع الجهات العسكرية إجراء انتخابات، ولكن كان هناك دعم من قبلها لبعض المرشحين على حساب مرشحين آخرين.

لجنة الطعون

بالنسبة للهيئة العامة كانت عملية الفرز تتم بعد انتهاء العملية الانتخابية لكل فئة، وتعلن النتائج الأولية ويتم فتح باب الطعون، وكانت لجنة الطعون المركزية التي شكلتها محافظة ريف دمشق هي المرجعية القانونية لتقديم الطعون في هذه الانتخابات وكانت مؤلفة من:

١- القاضي خير الله غنوم
٢- القاضي أحمد نعيمي
٣- القاضي مصطفى عويد

وفي انتخابات العام ٢٠١٧ في دوما تم تقديم الكثير من الطعون، وخاصة فيما يتعلق بالشهادات الجامعية لبعض المرشحين الذين لم يكن لديهم شهاداتهم بشكل ورقي وإنما صورة فقط، مع طعون أخرى بسبب الإقامة خارج المدينة، كما تقدم عدد كبير من المعلمين بطعون بسبب عدم تقييد أسمائهم في قوائم الناخبين، وتسلمت اللجنة الانتخابية كامل الطعون[٦٧].

سبق تجربة عام ٢٠١٧ في مدينة دوما عدة تجارب:

مجلس ٢٠١٢ – ٢٠١٣
مجلس ٢٠١٤ – ٢٠١٥
مجلس ٢٠١٥ – ٢٠١٦
مجلس ٢٠١٦ – ٢٠١٧
مجلس ٢٠١٧ – ٢٠١٨

وتوالى على المجلس المحلي ٥ رؤساء، حتى تمكنت قوات النظام بدعم من القوات الروسية والميليشيات الإيرانية من السيطرة على المدينة مطلع أبريل \ نيسان عام ٢٠١٨، مهجرة أهلها إلى الشمال السوري، شأنها في ذلك شأن مدن وبلدات الغوطة الشرقية الأخرى

الفصل التاسع: مقارنات وأرقام

[٦٧] ورد في تقرير مركز التطوير الإداري أن القائمة الناجحة في انتخاب كتلة المعلمين للهيئة العامة كان يدعمها معظم الذين تقدموا بالطعون

تشترك جميع التجارب الانتخابية التي حدثت في المناطق المحررة بأنها كانت انتخابات لمجالس قائمة بالفعل، حيث سبق لهذه المناطق أن قامت بتشكيل مجالس محلية لإدارة شؤون المدينة، ولتعويض النقص الناجم عن سحب نظام الأسد مؤسسات الدولة من المناطق المحررة الخارجة عن سيطرته، فكانت المناطق تقوم بتأسيس مجالس محلية فيها بطريقة توافقية بين فعالياتها الثورية، ثم جاءت فكرة إعطاء المجالس هذه شرعية تمثيلية من خلال انتخابات عامة بمبادرات محلية دائماً، سواء من منظمات المجتمع المدني المحلية، أو من شخصيات وفعاليات ثورية، أو حتى من قبل أعضاء المجلس المحلي المتوافق عليه، حيث تنوعت أشكال الانتخابات في التجارب الثمانية التي يدرسها البحث، بين انتخابات عامة يشارك فيها كل المواطنون ضمن منطقة عمل المجلس، إلى انتخابات مخصصة ينتخب فيها أصحاب اختصاص ما من يمثلهم ضمن المجلس، كما اختلفت الانتخابات بين انتخابات لاختيار مجلس محلي جديد بشكل كلي أو بشكل جزئي.

وفي الجدول التالي مقارنة بين التجارب الانتخابية الثمانية المدروسة:

المنطقة \ تاريخ التجربة	غرض الانتخاب	طبيعة الانتخابات	آلية الانتخاب	نوع قانون الانتخابات
تجربة سر اقب ٢٠١٧\٧\١٨	مجلس محلي	انتخابات عامة	انتخاب مباشر لأعضاء مجلس محلي على مستويين: مستوى رئيس مجلس محلي مستوى أعضاء مكاتب تنفيذية	قانون خاص
تجربة عنجارة ٢٠١٨\١١\٢٤	مجلس محلي	انتخابات عامة	انتخاب مباشر لأعضاء مجلس محلي، وهم بدورهم ينتخبون مكتب تنفيذي ينتخب رئيس المجلس	قانون الإدارة المحلية ١٠٧
تجربة تلعار ٢٠٢٠\١٠\٣	ترميم أعضاء ضمن مجلس محلي	انتخابات عامة	انتخاب ٣ أعضاء لتمثيل قراهم ضمن المجلس المحلي للبلدة التي تتبع لها القرى	قانون الإدارة المحلية ١٠٧
تجربة حرستا ٢٠١٧\٨\٢٠	مجلس محلي	انتخابات عامة	انتخاب مباشر لأعضاء المجلس المحلي ضمن فئتين: فئة أ- حملة شهادة جامعية فئة ب- من غير حملة الشهادة	قانون الإدارة المحلية ١٠٧
تجربة جسرين ٢٠٢٠\١٠\٧	مجلس محلي	انتخابات عامة	انتخاب مباشر لأعضاء المجلس	قانون الإدارة المحلية ١٠٧
تجربة سقبا	مجلس محلي	شرائح مخصصة \	انتخابات عامة لمسؤولية خمسة مكاتب انتخابات مخصصة لمسؤولي ٣	قانون خاص

٢٠١٧\٧\٢٥		انتخابات عامة	مكاتب من قبل أهل الاختصاص نفسه في البلدة	
تجربة عربين ٢٠١٦\١\٢١	هيئة عامة هي من تنتخب المجلس المحلي	انتخابات عامة	انتخاب مباشر لـ٢١ عضو هيئة عامة هم من ينتخبون المكاتب التنفيذية وأعضاء المجلس.	قانون الإدارة المحلية ١٠٧
تجربة دوما ٢٠١٧\١٠\١٩	مكاتب اختصاصية	شرائح مخصصة	انتخابات متخصصة لمسؤولي المكاتب الاختصاصية ضمن المجلس من قبل أهل الاختصاص نفسه من أهالي المنطقة	النظام الداخلي للمجلس

وفي كل التجارب السابقة وضعت معايير متقاربة للناخبين والمرشحين، حيث اشتركت التجارب جميعها في معيارين لمن يحق لهم الانتخاب وهما:

- أن يكونوا من المسجلين في قيود السجل المدني للمنطقة التي تنتخب المجلس المحلي
- أن يكونوا قد جاوزوا ١٨ من عمرهم

أما بالنسبة للمترشحين فالمعايير المشتركة كانت:

- أن يكونوا من المسجلين في قيود السجل المدني للمنطقة التي تنتخب المجلس المحلي
- أن يكونوا حسني السيرة والسلوك، أو بعبارة أخرى غير محكومين بجرم شائن، أو ما شابهها من التعابير

أما الشريحة العمرية للمترشحين للانتخابات فتراوحت بين ١٨ – ٣٠ عاماً، فضلاً عن اشتراط بعض المجالس على المترشحين للانتخابات أن يكونوا من المعروفين بموقفهم مع الثورة، أو حملهم شهادة جامعية أو ثانوية في بعض المجالس لبعض المراكز.

وكذلك اشتركت المجالس جميعها في دعوات مفتوحة لمنظمات المجتمع المدنية المحلية لمراقبة عمليات الانتخاب والفرز، إضافة إلى دعوتها الوسائل الإعلامية المحلية لتغطية العمليات الانتخابية، وهو ما يدفع لاستنتاج قدر عال من الشفافية للانتخابات التي تمت، ويؤيد هذا الاستنتاج أن الطعون المقدمة في كل عمليات الانتخاب كانت تنحصر في أهلية مرشح، أو ما يشابه ذلك، حيث لم تسجل أي طعون تخص العملية الانتخابية بذاتها.

كما كان لافتاً عدم ممانعة التشكيلات العسكرية المنتشرة في مناطق إجراء الانتخابات لها، وعدم تدخلها بالانتخابات إلا بشكل طفيف، حيث جاءت حالات تدخل الفصائل في الانتخابات محصورة بدعم مرشح أو مجموعة مرشحين، بما يعني أن هذه التشكيلات في الحالات القليلة التي حاولت فيها التدخل، جاء تدخلها ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية إن صح التعبير.

وهذه التشكيلات تتوزع على طيف واسع من أنواع الفصائل التي نشأت ضمن الثورة السورية، فمن جهة ثوار سراقب في سراقب وحركة نور الدين الزنكي الإسلامية في عنجارة وفيلق الرحمن في كل من سقبا وجسرين وعربين المنتمين إلى صفوف الجيش الحر، وإلى جيش الإسلام في دوما وحركة أحرار الشام الإسلامية في حرستا، وصولاً إلى الجيش الوطني في بلدة تلعار، بل حتى فصيل هيئة تحرير الشام الذي سيطر على كل من سراقب وعنجارة بعد انتخاب مجلسيهما المحليين، محافظاً عليهما على رأس عملهما[٦٨].

ومع خصوصية كل تجربة من التجارب السابقة، وخصوصية تعامل الفصائل معها بما يمنع تعميم موقف الفصائل - خاصة السلفية منها- على موقفها عموماً من الانتخابات، إلا أنه يمكن الاستنتاج بحذر أن حالة التمثيل الناتجة عن الانتخابات، تمكنت من منح المجالس المنتخبة شرعية أجبرت حملة السلاح ضمن صفوف الثورة على احترامها.

ورغم عدم توافر بيانات كافية عن كافة التجارب الانتخابية المدروسة، إلا أنه وبمقارنة البيانات ضمن ست من التجارب التي توافرت عنها معلومات كافية، يمكن بناء سياق مقارن للمشاركات ونسبها بين التجارب المختلفة، كما يتضح في الجدول التالي:

تصنيف		سراقب	عنجارة	تلعار	حرستا	جسرين	سقبا	مجموع
عدد المرشحين	كلي	٢٢	٣٥	١٠	٢٢	٢٧	١٧	١٣٣
	ذكور	٢١	٣١	٩	٢٢	٢٧	١٧	١٢٧
	نسبة	٪٩٥	٪٨٨	٪٩٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٥
	إناث	١	٤	١	٠	٠	٠	٦
	نسبة	٪٥	٪١٢	٪١٠				٪٥
عدد المقبول ترشيحهم	كلي	١٩	٣٥	٩	٢٢	٢٤	١٧	١٢٦
	نسبة من المرشحين	٪٨٦	٪١٠٠	٪٩٠	٪١٠٠	٪٨٩	٪١٠٠	٪٩٥
	ذكور	١٩	٣١	٩	٢٢	٢٤	١٧	١٢٢
	نسبة	٪١٠٠	٪٨٨	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٧
	إناث	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٤
	نسبة		٪١٢					٪٣
عدد البطاقات الانتخابية	كلي	٤٤٩٩	٣٠٠٠	٨٥٢	-	-	-	-
	ذكو	٢٩٩٩	-	٤٦٧	-	-	-	-
	نسبة	٪٦٦		٪٥٥				
	إناث	١٥٠٠	-	٣٨٥	-	-	-	-
	نسبة	٪٣٤		٪٤٥				

[٦٨] بعد سيطرة هيئة تحرير الشام على سراقب ليلة الإعلان عن نتائج الانتخابات، أقر المجلس المنتخب في عمله، أما في عنجارة فبعد سيطرة الهيئة عليها حافظت على كوادر المجلس المحلي المنتخب التي بقيت في البلدة على رأس عملها.

عدد الناخبين	كلي نسبة من البطاقات	٢٤٠٠ ٥٣٪	٢٠٠٥ ٦٧٪	٦٩٠ ٨١٪	٦٠٠	٤٢٣	٦.٣	٦٧٢١ نسبة متوسط ٦٧٪
	مرفوض	٠	٠	٤	٢	-	٠	٦
	ذكور نسبة	١٦٠٠ ٦٦٪	١١٩٥ ٦٠٪	-	٤٧٦ ٧٩٪	٣٢٧ ٧٧٪	٤٧٩ ٧٩٪	نسبة متوسط ٧٢٪
	إناث نسبة	٨٠٠ ٣٤٪	٨١٠ ٤٠٪	-	١٢٢ ٢١٪	٩٦ ٢٣٪	١٢٤ ٢١٪	نسبة متوسط ٢٨٪
عدد الفائزين	كلي نسبة من المرشحين المقبولين	٨ ٤٢٪	١٥ ٤٣٪	٣ ٣٣٪	٩ ٤١٪	١٠ ٤١٪	٥ ٢٩٪	٥٠ ٣٩٪
	ذكور نسبة	٨ ٤٢٪	١٤ ٩٣٪	٣ ١٠٠٪	٩ ١٠٠٪	١٠ ١٠٠٪	٥ ١٠٠٪	٤٩ ٩٨٪
	إناث نسبة	٠	١ ٧٪	٠	٠	٠	٠	١ ٢٪

في مقارنة عامة للأرقام نجد أن عدد المرشحين الكلي في التجارب الست هم ١٣٣ شخصاً ٥٪ منهم فقط من النساء، بينما قبل منهم ١٢٦ شخصاً فقط انخفضت نسبة النساء منهم إلى ٣٪، وهي نسبة منخفضة جداً بالنسبة لأعداد المترشحين للعمل ضمن المجالس المحلي، حتى عندما نقارنها بالنسبة -المنخفضة أيضاً- لأعداد الناخبات من النساء من عموم أعداد الناخبين، حيث شارك في الانتخابات الست أكثر من ٦٧٠٠ شخصاً، كانت نسبة النساء منهم ٢٨٪ فقط.

وتعكس هذه النسب المنخفضة للمشاركة النسائية في الانتخابات، والمنخفضة جداً في الترشيح أن هناك جهداً كبيراً ما يزال أمام جهود تمكين المرأة في الحياة العامة السياسية يجب أن يبذل، ويقع عاتق بذل هذه الجهود على المجتمع المدني الذي يشهد تطوراً متزايداً في سوريا منذ انطلاق الثورة، إلا أننا لا يجب أن ننسى أن التجربة الانتخابية كلها في سوريا وليدة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العقود الخمسة السابقة من غياب أي نشاط سياسي في البلاد.

رغم ذلك فإن هذه الأرقام والنسب المنخفضة للمشاركة النسائية، تتحول إلى نسب مرتفعة حين نقيس نسبة المشاركين في الانتخابات إلى أولئك الحاصلين على بطاقات انتخابية، وهم من يمكن اعتبارهم الشريحة التي يحق لها الانتخاب، ففي التجارب الثلاث (سراقب – عنجارة – تلعار) التي تم فيها حصر أعداد الحاصلين على البطاقات الانتخابية، تصل نسبة المشاركة في الانتخابات إلى ٦٧٪، وهي نسبة مرتفعة حتى في بلدان تعتبر التجارب الديمقراطية فيها راسخة وأصيلة، وهذا مؤشر إيجابي جداً يمكن أن يدلل على مدى جاهزية المجتمع السوري للانتقال الديمقراطي، هذا في حال أتيحت لهم الفرصة لذلك.

وعموماً يمكن القول بتفاؤل أن السوريين في أول فرصة لهم بعيداً عن سلطة نظام الأسد، قد سعوا إلى نماذج حكم يستطيعون فيها اختيار من يحكمهم، تصديقاً لمطلب أصيل من مطالب الثورة السورية، وهو أن يشارك الشعب السوري في حكم نفسه، بعيداً عن الديكتاتورية التي فرضت عليهم خمسة عقود.

لمحة تعريفية عن مبادرة المشاركة السياسية

اسم المبادرة: مبادرة المشاركة السياسية بين الواقع والممكن

هدف المبادرة: دراسة التجارب الانتخابية التي حصلت في المناطق المحررة، ومحاولة تأريخ هذه التجارب ودراسة سياقها الاجتماعي ودوافعها واستخلاص الدروس المستفادة منها، ليصار إلى تعزيز النقاط الإيجابية والعمل على تلافي السلبية منها، والعمل على تحويل هذه التجارب إلى أوراق بحثية، ومن ثم جمع هذه التجارب على شكل دراسة حالة:

أولاً- توضح سياق التجربة والموارد والرأسمالات المحلية التي دفعت وساهمت في العملية الانتخابية
ثانياً - دراسة مقارنة لسياق مدينة أعزاز والموارد والرأسمالات وسبل استثمارها للمساهمة في تعزيز المشاركة السياسية

الفريق المنفذ للمبادرة: هم مجموعة من الناشطين العاملين مع فرق محلية خضعوا لتدريب (رأس المال المجتمعي) وهم:

أنس الراوي	مدير مركز هوز للتطوير المجتمعي
عبد الله صباغ	رئيس مركز بصمة وطن
بشار عبد القادر	مسؤول قسم التدريب في وحدة دعم الاستقرار
عثمان الأحمد	مدير مركز براعم للتأهيل
أحمد وليد الناصر	ناشط مدني

التعريف بالباحثين:

ورد فراتي

مواليد ١٩٨٩ - درس الهندسة المعمارية في جامعة حلب

شغل عضوية المكتب السياسي لعدد من تشكيلات الجيش الحر في الشمال السوري

له عدد من المقالات والأبحاث المنشورة، وله سلسلة دورية يكتبها مع موقع تلفزيون سوريا

حميد طه بعاج

مواليد ١٩٨٢ - إجازة جامعية في اللغة العربية

موظف في محكمة إعزاز الفترة بين ٢٠١٤ – ٢٠٢٠

ناشط مدني